الأمم المتحدة

A/63/PV.36

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **٣٦**

الاثنين، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كوجبا (جمهورية مولدوفا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البندان ٤٠ و ٤٤ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/63/3)

تقرير الأمين العام (A/63/371)

مذكرة من الأمين العام (A/63/255)

مشروع القرار (A/63/L.14)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

تقرير الأمين العام (A/63/83)

مشروع القرار (A/63/L.15)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالبند ٤٠ من جدول الأعمال، أود أن أذكِّر أعضاء الجمعية العامة بأنه، عملا بقرار الجمعية العامة ٣١٦/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، قررت الجمعية، بناء على توصية المكتب، في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أن تنظر في البند ٤٠ من جدول الأعمال بأكمله في جلسة عامة، على أن يكون مفهوما أن الجوانب المتعلقة بالإدارة والميزانية والبرامج ينبغي أن تتناولها اللجنة الخامسة.

وفي الجلسة ذاتها، أحاطت الجمعية علما بالتوضيح القائل بأنه، تنفيذا للقرار ٣١٦/٥٨ القاضي بالنظر في البند ٤٠ بأكمله في جلسة عامة، ستنظر اللجنة المعنية في الأجزاء ذات الصلة من الفصل الأول من التقرير المندرجة في إطار بنود جدول الأعمال التي سبق إحالتها إلى اللجان الرئيسية حتى تتخذ الجمعية العامة إجراء نهائيا بشأنها.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

08-58331 (A)

أعطي الكلمة لسعادة السيد ليو ميروريس، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كي يعرض تقرير المجلس (A/63/3).

السيد ميروريس (هايتي)، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أعرض تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨. عُقدت الدورة الموضوعية للمجلس في تموز/يوليه في ظرف هام. فقد كان عاما انتقاليا بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي أنجز الآن العديد من المهام الجديدة التي أسنِدَت إليه بموجب الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، لا سيما إطلاق المنتدى التعاوني الإنمائي الذي يعقد مرة كل سنتين وإجراء الاستعراض الوزاري السنوي لتنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية.

واليوم، أود أن أسلِّط الضوء بإيجاز على النتائج الرئيسية لعمل المجلس حتى الآن وسأركِّز بعدئذ على المستقبل، بما في ذلك الخطوات المقبلة. لقد بدأنا هذا العام بالاجتماع السنوي الخاص الرفيع المستوى الذي يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وأسهم ذلك الاجتماع على نحو هام في التحضيرات لمؤتمر المتابعة الدولي بشأن تمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، والذي سيُعقد – كما نعلم جميعا – في الدوحة، في قطر، من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وفي ما يتعلق بالجزء الرفيع المستوى، فإن منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠٨، بما في ذلك مجموعة الاجتماعات التحضيرية التي عقدها، كان ناجحا في رأي الكثيرين. وبالنظر إلى اتساع نطاق الولاية، فقد كان من بين الأهداف الهامة للتحضيرات للمنتدى الأول هو ترسيخ المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره محفلا رئيسيا للحوار السياسي واستعراض السياسات بشأن فعالية واتساق التعاون الإنمائي الدولي. وتمثّل الهدف الآخر في الإسهام في نتائج عمليات حكومية دولية رئيسية، مثل مؤتمر الدوحة الاستعراضي المقبل، ومنتدى أكرا الرفيع المستوى الذي اختتم أعماله مؤخرا. وقد تحقق هذان الهدفان وتجسد خطة عمل أكرا العديد من الرسائل السياسية لمنتدى التعاون الإنمائي.

ويرهن النجاح الأولي لمنتدى التعاون الإنمائي لعدد من العوامل، بما في ذلك الإحساس بجودة الندوات الرفيعة المستوى التي تُعقد تحت إشراف المنتدى، ومهنية العمل التحليلي وتوازنه السياسي، بما فيه تقرير الأمين العام، والقدرة على اجتذاب الأطراف الفاعلة الرئيسية في مجال التعاون الإنمائي والحصول على الدعم العام القوي من جماعات أصحاب المصلحة، مثل البرلمانيين، والمجتمع المدني، والحكومات المحلية. والواقع أن المنتدى يُنظر إليه على أنه رسّخ ميزة نسبية في تنظيم مشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن المسائل المتعلقة بالمعونة.

وعلى الرغم من إحراز تقدم في حشد الدعم السياسي للمنتدى وكفالة امتلاكه من جانب مجمل طائفة أصحاب المصلحة، فإنه يواجه أيضا العديد من التحديات. ومن بين هذه التحديات تعزيز الهوية المميزة للمنتدى باعتباره محفلا عالميا رئيسيا للحوار بين كبار صناع السياسات بشأن التعاون الإنمائي على المستوى القطري.

ومن التحديات المرتبطة بذلك مواصلة التوعية بمنتدى التعاون الإنمائي بين الممارسين على الصعيد القطري، وخاصة لأن إضافة الخبرات المستمدة من المستوى المحلي إلى المناقشة على الصعيد العالمي ميزة نسبية خاصة للمنتدى.

ومن المهم أن تعزز الاستعدادات لمنتدى عام ٢٠١٠ كذلك مساهمته في مجال التعاون الإنمائي الدولي. وقد كان من التوصيات الهامة لمنتدى عام ٢٠٠٨ أن يؤدي دورا رئيسيا كآلية للمساءلة المتبادلة على الصعيد الدولي تجمع بين تحليل التقدم المحرز في عمليات المساءلة المتبادلة على الصعيدين الوطني والعالمي. ولكي يتمكن منتدى ٢٠١٠ من النهوض بالحوار العالمي في هذه المسألة الهامة، من المهم أن تشارك الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في العملية التحضيرية المقبلة.

وركّز الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠٠٨ على التنمية المستدامة، التي تشمل النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعي والحماية البيئية. وساعد الاستعراض على حفز جهود البلدان لتنفيذ توافق الآراء العالمي بشأن التنمية المستدامة على الصعيد الوطني وأتاح التوجيه العملي للمساعدة في تلك الجهود. وساعد الاستعراض السنوي أيضا على تحسين العمل الجاري بشأن تغير المناخ، كما عززه الاجتماع المعني بتغير المناخ والتنمية الذي عُقد استعدادا للدورة الموضوعية. وقد ناقش الاجتماع المذكور بعض الطرق التي يمكن بها للبلدان النامية مواجهة تغير المناخ والتي يمكن بها الحد من بصمة الكربون على الصعيد العالمي.

ولا تزال الدول الأطراف تنظر إلى البيانات الطوعية الوطنية المقدمة خلال الاستعراض السنوي بوصفها آلية بالغة الأهمية لتعزيز المساءلة عن تحقيق الأهداف الإنمائية. وقد جاء هذا العام ببيانات من بعض البلدان المتقدمة نموا، وهي بلجيكا وفنلندا ولكسمبورغ والمملكة المتحدة، تعرضت فيها بالمناقشة لدروس مستمدة من سياساتها وبرامجها الإنمائية. وطرحت جمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية وشيلي وكازاخستان قصص نجاحها فضلا عن العقبات المحددة التي وقفت في وجه التنفيذ على الصعيد القطري. ويـنعكس نجاح الاستعراض السنوي كآلية تعاونية للاستعراض في العدد الكبير من المتطوعين للعامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

ومما عزز تأثير الجزء الرفيع المستوى وأبرزه مجموعة واسعة من الأنشطة الجانبية، كمعرض الابتكارات المصاحب للاستعراض الوزاري السنوي، وموائد الإفطار الوزاري، وأفرقة المناقشة التي نظمتها الدول الأعضاء والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والجهات صاحبة المصلحة غير الحكومية، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص. وعملت تلك الاجتماعات معا على تعزيز وحفز قيام شراكات ملموسة بين أصحاب المصلحة المتعددين بغرض تنفيذ الخطة الإنمائية الدولية.

واختُتم الجزء الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٨ باعتماد الإعلان الوزاري. وأبرز الإعلان ضرورة العمل الجماعي والتعاوني العاجل من قِبل جميع أعضاء المجتمع الدولي للتصدي للاضطراب المالي العالمي والارتفاع في أسعار الأغذية والوقود والتدهور البيئي وتغير المناخ.

وتتسم كثير من النتائج الأخرى لدورة المجلس الموضوعية بأهمية كبيرة لأعمال الجمعية العامة. وإني على يقين من أنها ستساعد اللجنتين الثانية والثالثة في أعمالهما.

أولا، أنيطت بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي متابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وتشرع منظومة الأمم المتحدة الآن في تنفيذ قرار الجمعية بشأن استعراض السياسة العامة على النحو الذي يتطلبه المجلس، ومنح القرار الذي اعتمده المجلس هذا الصيف حافزا جديدا لهذه الجهود.

ثانيا، أعربت الدول الأعضاء عن تقديرها وتشجيعها لعملية تعزيز تنسيق الشؤون الإنسانية المستمرة، خاصة في

الشراكات والتمويل والقدرة القيادية على أرض الواقع، ولتعميم المساواة بين الجنسين في مجال المساعدة الإنسانية. وشددت الدول الأعضاء على أهمية بناء القدرات الوطنية، والتهيؤ للكوارث والحد من الأخطار، وقامت بتعزيز الأطر القانونية للإغاثة من الكوارث. واستجابت الدول الأعضاء أيضا للواقع في الميدان بإدانة الزيادة في الهجمات على العاملين في المجال الإنساني، وحثت على محاكمة مرتكبيها.

وقد بدأ المجلس الآن يعقد دورات طارئة، من قبيل الدورة المتعلقة بأزمة الغذاء العالمية هذا العام. وقد يأتي وقت لاعتماد ممارسة منتظمة تقضي باللجوء إلى المجلس كلما حدثت طوارئ كبيرة. وعقد المجلس اجتماعا بشأن أزمات الغذاء، حضره عدد كبير من المشاركين.

ثالثا، لقي دور المجلس في بناء السلام والتنمية بعد انتهاء الصراع أيضا التقدير وحظي بدعم لا يتحول من الدول الأعضاء. ومن مظاهر الثقة التي أولتها الدول الأعضاء لدور المجلس في دعم التنمية طويلة الأجل للبلدان تمديد أجل ولاية الفريق الاستشاري المخصص المعني بهايتي.

أما مناقشة المجلس غير الرسمية بشأن الطرائق الممكنة للتفاعل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، باستخدام إطار عمل فريقها الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو، فقد أحدثت توافقا عاما في الآراء على ضرورة المضي في استكشاف كيفية إدخال العمل الإنمائي في لجنة بناء السلام وكيفية إدخال بُعدي السلام والأمن الخاصين بمجال بناء السلام في أعمال المجلس. وفي رأيي أن الوقت قد حان ربما لتوضيح العلاقة بين لجنة بناء السلام والمجلس ولتحديد الطرائق اللازمة للتفاعل بينهما.

ويزمع المجلس توسيع نطاق الجهات صاحبة المصلحة التي يمكن للأمم المتحدة أن تدخل في شراكة معها لتعزيز تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية.وناقش اجتماعه الخيري الكيفية التي يمكن بها للأعمال الخيرية للشركات أن تسهم في النهوض بالأهداف الإنمائية للألفية، خاصة لأغراض التنمية المستدامة. ويعتزم المجلس مواصلة التوسع في توعية الأوساط الخيرية ويمكن أن يواصل مناقشاته لكيفية تيسير نمو الموارد الخيرية وتدفقها على أساس عالمي وإمكان إقامة يوم خيري للأمم المتحدة كطريقة لحشد الاهتمام والدعم للعمل الخيري في أنحاء العالم.

وقد أظهرت تجربتي كرئيس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن القدرة على جمع الناس وروح المشاركة اللتين تميزان مؤتمرات الأمم المتحدة ممثلتان جيدا في المجلس. فقد فتح المجلس آفاقا جديدة للتعاون فيما بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة. وأجد في هذا علامة مشجعة. وللمجلس قدرة كبيرة على أن يصبح المنتدى لتعزيز العمل التعاوني سعيا لمواجهة الأزمات الراهنة. وأحث الجمعية على استخدام هذه الإمكانية إلى أقصى حد ممكن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأعطي الكلمة لممثل أنتيغوا وبربودا ليعرض، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروعي القرارين A/63/L. 14 و A/63/L.15.

السيد آش (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وتود المجموعة أن تشكر الأمين العام على التقرير الوارد في الوثيقة A/63/83 كما نعرب عن ترحيبنا بالتقرير الذي عرضه من فوره رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والوارد في الوثيقة A/63/3. وخلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذا العام بشأن موضوع ”تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة“، اعترف الوزراء بشكل دافع بأن المجتمع

الدولي يجتمع في مرحلة حاسمة من جهودنا لتحقيق تلك الأهداف، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وبأننا نواجه تحديات متعددة في جهودنا لتحقيقها.

وحينذاك في تموز/يوليه، أي قبل أقل من أربعة أشهر، كان البعض ما زال يساوره الشك إزاء الإقرار بأن الفوضى الوشيكة في الأسواق المالية تمثل أزمة، وفضل بدلا من ذلك استخدام المصطلحات المسكنة مثل ''عدم الاستقرار'' و ''عدم اليقين''. وفي الفترة القصيرة التي أعقبت ذلك، أدرك العالم حقيقة الحالة المالية وهي أنها في أزمة. والأزمة في الأسواق المالية الدولية عمت الآن الاقتصاد العالمي وأبطأت إلى حد كبير النمو الاقتصادي العالمي. وهذا يعني، بالإضافة إلى الأزمة الغذائية وارتفاع أسعار الوقود، وكذلك تأثيرات التآكل البيئي وتغير المناخ، أن هناك حاجة إلى إجراءات فردية وجماعية عاجلة على الأمدين القصير والطويل لكبح التأثير على التنمية ولتأمين عدم إهدار المكاسب الإنمائية وتقويض جهود المستقبل.

وقد أعرب وزراؤنا عن العزم على اتخاذ إجراءات متسقة لتعزيز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، في مواجهة تلك الأخطار الجسيمة على التنمية. ونأمل بالتأكيد إظهار الإرادة السياسية المطلوبة في الوقت المناسب.

وأمام هذه التحديات، تبقى التنمية هدفا مركزيا في حد ذاتها، والتنمية المستدامة، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تشكل عنصرا أساسيا في الإطار الشامل للأمم المتحدة ومقاصدها. وخلال مناقشات المجلس لمختلف المسائل الاقتصادية والاجتماعية، حددت مجموعة الـ٧٧ والصين عدة مجالات تفتقر إلى إحراز التقدم، والتي نعتبرها حيوية للتنمية ولتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وهناك اتفاق عام على أن التحديات العالمية مثل تغير المناخ والأزمة البيئية، وأزمة الغذاء العالمية، والأزمة المالية، وأزمة الطاقة والأزمة في السياسات والهياكل الأساسية المؤسسية الدولية – والتي تلقي بثقلها على البلدان النامية والفقراء بشكل غير متناسب – يجب أن يتم التصدي لها بشكل متكامل وكلي. لا يمكن تناول هذه الأزمات على التوالي ولا بد من التصدي لها على وجه الاستعجال إن لدى المجتمع الدولي إطار الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا التي يمكن تعبئة الجهود حولها. ولكن إجراءات التنفيذ الفعلية ما زالت تعاني من النواقص الحادة. وتوجد الآن فرصة لاستجابات استثنائية من جانب المجتمع الدولي. ولكن هذه الفرصة السانحة تتلاشى بسرعة كبيرة، وسوف تضيع إذا لم نستجب استجابة ملموسة وسريعة وإذا ما أبقينا بدلا من ذلك على الأمر الواقع.

وإذ نواصل النظر في دور منظومة الأمم المتحدة وتقييمه لتأمين التحقيق المنسق لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على كل المستويات، تواصل مجموعة الـ ٧٧ والصين التشديد على ضرورة تأمين علاقة وثيقة ومباشرة بين التنسيق وفعالية التنمية. ومن شأن تعزيز التنسيق أن يؤدي إلى نتائج إنمائية ملموسة وقابلة للقياس في المجالات الأكثر أهمية. ولذا علينا أن نعطي أولوية لرصد النتائج على المستوى القطري.

وما زلنا على اقتناع بأن الأمم المتحدة هي المنتدى الحكومي الدولي الأمثل لدفع جدول أعمال التنمية ومن أجل تيسير التحقيق الكامل لجميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وفيما يتعلق بالعامل البالغ الأهمية المتمثل في اتساق السياسات، فإن الأمم المتحدة، ومن خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لها دور أساسي في ضمان أن تكون سياسات البلدان المتقدمة النمو

والمؤسسات الدولية الشريكة متسقة ومنسجمة مع الأهداف والمقاصد الإنمائية للبلدان النامية، وخاصة سياسات التجارة والمالية والملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. ووجود أوجه عدم الاتساق هذه يجب أن يكون موضع تداول في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وذلك لكي يتم تحديدها وتصحيحها.

وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين على أن ضمان إحراز تقدم حقيقي بشأن الشراكة العالمية من أجل التنمية (الهدف الإنمائي الثامن للألفية) يجب أن يصبح أولوية. ولا يمكن المبالغة في أهمية المعايير المرجعية والغايات المندرجة في إطار الهدف الثامن هذا، حيث أن الشراكة العالمية لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي للجمعية العامة أن تجعل هذه الرسالة واضحة تمام الوضوح.

وفضلا عن ذلك، ما زالت هناك تحديات عديدة في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية، سواء في حالات الكوارث الطبيعية أو في حالات الطوارئ المعقدة. وهي تتضمن الاستجابة لكل واحدة من تلك الحالات في الوقت المناسب وبطريقة آمنة وفعالة. ومن شأن كارثة طبيعية واحدة أن تعيد التقدم الإنمائي في بلد نام عدة عقود إلى الوراء، مؤدية بذلك إلى زيادة الفقر ومواطن الضعف الاقتصادي. ولهذه الأسباب، من الضروري التنسيق بين الدول المتضررة والبلدان المانحة ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية من أجل توفير المساعدة الإنسانية التي توجد حاجة ماسة إليها وتقديم الدعم الإنمائي، مع الاعتراف بالدور الأساسي للدولة المتضررة والاحترام الكامل لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦.

وفي الختام تأمل مجموعة الـ ٧٧ والصين أن يتخذ المجتمع الدولي والشركاء الإنمائيون تدابير عاجلة لسد الفجوات الكبيرة والمعطلة للتنفيذ التي تم تحديدها في عدد من المجالات، ولا سيما نقل التكنولوجيا، والأمن الغذائي، والزراعة والتنمية الريفية، والسياسات التجارية، بما فيها الإعانات الزراعية، والديون والمساعدة الإنمائية الرسمية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرض مشروعي القرارين المعروضين على الجمعية العامة. الأول هو مشروع القرار A/63/L.15 المعنون ”الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية“.

وفي العام المقبل، عام ٢٠٠٩، سوف نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لذلك المؤتمر التاريخي بشأن السكان والتنمية والذي عُقد في القاهرة. وبعد مرور ١٥ سنة، باستطاعة المجتمع الدولي أن يلاحظ الإنجازات، وأن يقيم التقدم، ويحدد أوجه القصور في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفي هذا الصدد، يسعدني بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين أن أعرض مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/63/L.15، المعنون ”الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية“. ويقترح مشروع القرار أن تكرس الجمعية العامة يوما واحدا خلال دورتها الرابعة والستين للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتشكر المجموعة جميع الوفود على تأييد مشروع القرار هذا وتتطلع إلى إحياء لائق للذكرى السنوية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية زائد ١٥.

واسمحوا لي الآن، سيدي نائب الرئيس، أن أعرض مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/63/L.14، المعنون ”جعل أماكن العمل بالأمم المتحدة خالية من التدخين“.

لقد أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠٨/٢٣١، بأن تنظر الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والستين، في التوصيات الواردة في قراره ٢٠٠٦/٤٢ المؤرخ

٢٧ تموز/يوليه بشأن تنفيذ الحظر التام على التدخين في جميع أماكن العمل المغلقة في المقر وفي جميع المكاتب الإقليمية والقطرية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتطبيق حظر كامل على مبيعات منتجات التبغ في جميع مواقع الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، يسعدني أن أقدم بالنيابة عن الدول الأعضاء المنتمية إلى مجموعة الـ ٧٧ والصين مشروع القرار A/63/L.14 المعنون ''جعل أماكن العمل بالأمم المتحدة خالية من التدخين''. ويتوجه الفريق بالشكر إلى الوفود العديدة التي شاركت في المشاورات بشأن هذا القرار، ولا سيما وفد أوروغواي الذي أجرى هذه المشاورات بالنيابة عن المجموعة. وقد أثلج صدورنا الدعم الكبير الذي تلقاه هذا القرار من جميع الدول، ونتطلع إلى اتخاذه بتوافق الآراء.

وقبل التصويت على مشروع القرار، هناك تصويب بسيط لا بد من إجرائه. يجب إدخال عبارة ''التدابير المتخذة'' بعد ''تقريرا عن''. وينبغي أن يكون الآن نص الفقرة ٣ من المنطوق على النحو التالي:

> ''تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن التدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار''.

وفي الختام، تتطلع مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى اعتماد مشروعي القرارين بتوافق الآراء، ونشكر جميع الوفود على تأييدها.

السيد دولاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن البند ٤٠ من جدول الأعمال، المعني بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويؤيد هذا البيان بلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود؛ وكذلك أيسلندا، العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والمنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ وأوكرانيا وأرمينيا.

ويتقدم الاتحاد الأوروبي إلى الأمين العام بالشكر على تقريره عن أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/63/3). ونود أيضا أن نهنئ رئيس المجلس، السفير ميروريس، على الخبرة الكبيرة وحسن النوايا اللذين أدار بهما المجلس في الأشهر القليلة الماضية. وينتهز الاتحاد الأوروبي هذه الفرصة ليجدد دعمه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكان للاستعراض الوزاري السنوي الأخير وعقد المنتدى الأول للتعاون الإنمائي هذا العام أثر إيجابي كبير فيما يتعلق بتعزيز المجلس، وفقا للرغبة التي أعرب عنها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

لقد انعقد المنتدى الأول أثناء اجتماع الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس وتمكن من القيام بدور هام بصفته ساحة للحوار البناء داخل الأمم المتحدة بشأن المسائل الرئيسية للتعاون والتنمية، بما فيها التعاون بين بلدان الجنوب وفعالية المعونة. وقد يسّر استعراض التوجهات في التعاون الدولي الإنمائي، وتحديد الفجوات وتقديم التوصيات لصياغة الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتنفيذها. والاتحاد الأوروبي على قناعة بأن المنتدى يستطيع أن يقدم إسهاما رئيسيا بصفته كيانا مفضلا لدراسة هياكل المعونة وتشجيع الحوار وتعزيز التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما فيها المانحون الناشئون، خاصة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

ولتعزيز فعالية المنتدى والسماح بمناقشة تفاعلية بشأن مسائل التعاون والتنمية، يرى الاتحاد الأوروبي أنه لا بد من تحديد موضوعين أو ثلاثة مواضيع محددة، والتي من شأنها أن تمكن المنتدى من إجراء تقييم واقعي، وتسليط

الضوء على عناصر التنسيق التي ينبغي تحسينها وتحديد أفضل الممارسات في الميدان.

ولقد تم تقدير دور منتدى التعاون الإنمائي في برنامج عمل أكرا بشأن فعالية المعونة، ونأمل أن يسهم في الحوار الدولي والمساءلة المتبادلة عن المسائل المتعلقة بالمعونة، وبروح الشراكة العالمية التي يلتزم بها الاتحاد الأوروبي تماما.

ودور الاستعراض الوزاري السنوي الذي أجري أثناء الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس هو أيضا هام جدا. ويؤيد الاتحاد الأوروبي هدفه لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة وعمليات متابعتها. ويرحب الاتحاد بسلاسة إدارة أعمال الدورة الثانية لتلك الممارسة التطوعية، بشأن موضوع ”تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة“، والتي أسهمت في صياغة الدروس المستفادة وأفضل الممارسات بشأن هذه المسألة.

وسيكون الاتحاد الأوروبي مستعدا بالدرجة نفسها للاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠٠٩، والذي سيركز على موضوع ”تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي“. ويشدد الاتحاد الأوروبي في هذا الخصوص على أن دوله الأعضاء من بين أكبر المساهمين في الأنشطة المتعلقة بالصحة العامة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ويرحب الاتحاد أيضا بإسهام البلدان النامية في تقديم الدروس المستفادة من تقدمها في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وفي هذا الصدد، يذكّر الاتحاد بالحاجة إلى الحفاظ على توازن مناسب بين عدد البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو التي تتطوع بتقديم العروض الوطنية الطوعية. وينبغي لهذا التوازن أن يراعي تمثيلها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي الأمم المتحدة.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن إجراء المزيد من الإصلاح في أساليب عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو أمر بالغ الأهمية نظرا لتمكين المجلس من إعادة التركيز على مهماته الأساسية والاضطلاع بدوره التام في توجيه وتنسيق العمل الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويرى الاتحاد الأوروبي، بصورة خاصة، أن عقد دورة موضوعية أفضل تنظيما وتركيزا من شأنه أن يضمن الاتساق والفعالية بكل وضوح.

وفي الختام، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد مجددا على الأهمية التي يوليها لتحقيق المزيد من التنسيق والتكاملية بين أنشطة الأمم المتحدة، ولا سيما ما يتعلق منها بالصلات الضرورية بين العمل الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والعمل الذي تقوم به الصناديق والبرامج والجمعية العامة.

السيد غونزاليس (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في إطار النظر في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومشروع القرار بشأن جعل أماكن العمل بالأمم المتحدة خالية من التدخين، يود وفد أوروغواي أن يؤيد بيان مجموعة الـ ٧٧ والصين. ويود وفد بلادي أن يؤكد مرة أخرى تأييده لمشروع القرار المتعلق بجعل أماكن العمل خالية من التدخين والذي هو استمرار للعمل الذي شرع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه باعتماد القرار ٢٠٠٨/٢٣١، الذي أوصى بأن تنفذ الجمعية العامة قرار المجلس ٢٠٠٦/٤٢ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

إن بلدي يولي أهمية خاصة لهذه المسألة. ولهذا أعلنا التزامنا الصارم بسياسات مكافحة التبغ، على الصعيد الدولي ومن خلال التصديق على اتفاقية منظمة الصحة العالمية

الإطارية بشأن مكافحة التبغ، وأيضا على الصعيد الوطني من خلال تنفيذ سياسات مماثلة تهدف إلى تحسين رفاه شعبنا. وفي عام ٢٠٠٦، أصبح بلدي أول بلد في أمريكا اللاتينية خاليا تماما من تدخين التبغ في الأماكن العامة المغلقة.

وفي هذا الصدد، نرى من المناسب أن نذكّر بأن استهلاك التبغ يمثل دون شك عامل خطر على الصحة ويسبب الموت، فضلا عن ارتباطه بجميع أنواع الأمراض بدءا من السرطان وانتهاء بالأمراض القلبية وأمراض الجهاز التنفسي، حسب ما أشار إليه التقرير الذي قدمته إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمخصصة لمكافحة التبغ التابعة للأمم المتحدة.

والتدخين لا يؤثر على المدخنين فحسب، فالتدخين غير المباشر يضر بالصحة أيضا. ويعتقد وفد بلدنا أنه من مسؤولية الجميع في المنظمة توفير الحماية من التعرض لدخان التبغ في الأماكن العامة، وخاصة في أماكن العمل المغلقة والأماكن العامة المغلقة. وقد قامت غالبية الدول الأعضاء في المنظمة باعتماد وتشجيع سياسات لمكافحة التدخين، وعلى الأمم المتحدة والحكومات أن تكون قدوة في مجال الصحة العامة. إن تقليص الأماكن المخصصة للتدخين في أماكن العمل يحمي الموظفين والمندوبين من التعرض الاضطراري لدخان التبغ، ويساعد المدخنين على الحد من استهلاكهم اليومي. وبالنظر إلى هذه العوامل، نعتقد أنه ينبغي للمنظمة أن تتخذ إجراء، وبالتالي لا بد للجمعية العامة أن تتخذ إجراء على وجه السرعة بشأن هذه المسألة حتى نتمكن من جعل الأمم المتحدة خالية من التدخين.

السيد أليموف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أشكر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على عرضه الزاخر بالمعلومات لتقرير المجلس. كما أود أن أعرب عن امتناننا للأمانة العامة على كفالة قدرة المجلس على العمل بفعالية خلال هذا العام.

لقد دعا الوفد الروسي دائما إلى تعزيز دور المجلس في إطار المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة والهيكل الاقتصادي العالمي برمته. إننا نعتبر المجلس محفلا من المحافل الرئيسية في إطار المنظمة العالمية للسعي إلى إيجاد الحلول التوفيقية لأشد مشاكل اليوم الاقتصادية والاجتماعية إلحاحا، بما في ذلك التهديدات والتحديات المتجددة التي تواجهها التنمية المستدامة. وقد قام المجلس من خلال استكمال تشكيلته وزيادة مرونتها وتعزيز تركيزها وإثبات قدرته على التصدي بسرعة للتحديات والتهديدات الجديدة، بإتاحة الفرصة له ليصير إحدى أكثر الآليات استخداما في التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية، بما في ذلك، التعاون الذي يتم في سياق مهمة التغلب على الأزمة المالية العالمية. وبفضل النجاح في إجراء الاستعراض الوزاري السنوي الثاني للتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وتنظيم أول دورة شاملة لمنتدى التعاون الإنمائي، يمكننا أن نقول إن المجلس قد بلغ كامل مستواه التنفيذي المتوخى في أداء ولايته، باعتباره الهيئة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بكفالة تنسيق الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، يكتسي منتدى التعاون الإنمائي أهمية خاصة. ونرى أن المنتدى، على نحو عام، قد أدى مهمته الرئيسية بوصفه محفلا عالميا للحوار في إطار الشراكة المتساوية بشأن مسائل التنمية، بمشاركة أكبر نطاق ممكن من الشركاء، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. والمهمة ذات الأولوية هي تحديد أفضل شكل للعمل، بغية تمكين المنتدى فعلا من التشجيع على قدر أكبر من الاتفاق بشأن عمليات التنمية وفعاليتها. ويجب أن تستهدف المناقشة التفاعلية في إطار المنتدى بلورة توصيات ملموسة وقرارات

توفيقية، والتي قد تشكل الأسس لاتفاقات حكومية دولية مقبلة.

ومن بين سبل تعزيز دور المجلس زيادة فعالية استخدام إمكانات دوراته السنوية لتنفيذ مهامه التنسيقية. ونعتقد أن الجزء التنسيقي ينبغي أن يصبح المحفل الرئيسي للنظر بصورة عملية ومركزة وراسخة في المسائل المتعلقة بعمل لجان المجلس الإقليمية والوظيفية، بما في ذلك شكل الحوار مع المديرين التنفيذيين لهذه اللجان، فضلا عن موضوع التنفيذ الشامل لقرارات المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في مجال الاقتصاد.

ونرحب بنتائج الجزء العملي للدورة، والذي يكتسي عمله أهمية بالغة من حيث تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الاستعراضات التي تُجرى كل ثلاث سنوات للأنشطة الموضوعية، التي توفر للأمم المتحدة توجيهات سياسية عملية في ميدان التعاون الإنمائي، وتضبط برامج عمل الأمم المتحدة وصناديقها على الصعيد القطري.

وقد أكد الجزء المتعلق بالعمل الإنساني ازدياد أهمية القيام باستجابة مناسبة وفي حينها للكوارث الطبيعية التي تتزايد وتيرتها وشدتها. ولا يزال المجلس يضطلع بكامل دوره باعتباره المحفل الرئيسي للعمل في إطار الأمم المتحدة بغية النظر في المسائل الإنسانية. غير أننا مجبرون على القول بأن اضطرار المجلس إلى التصويت على قرار متعلق بالعمل الإنساني في هذه الدورة – لأول مرة في تاريخه – يرسي سابقة خطيرة للغاية، ويدل على توجه غير مرغوب فيه صوب تسييس المسائل الإنسانية في الأمم المتحدة. وينبغي أن يستمر المجلس في أداء دور بشأن الاعتبارات المتعلقة بإيجاد استجابات لهذه التحديات العالمية التي تهدد التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مثل الأزمة الغذائية. ونحن ندعم جهود منظومة الأمم المتحدة للتغلب عليها. ونعتقد أن إعلان روما وإطار العمل الشامل الذي وضعته فرقة العمل الرفيعة المستوى يمكن أن يشكلا الأساس لتعزيز جهود المجتمع الدولي في هذا المجال.

وكما نعلم، سيُكرس الجزء الرفيع المستوى من الدورة المقبلة للمجلس لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها على الصعيد الدولي في مجال الصحة. وقد أعلن رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين أن موضوع الصحة العالمية سيكون من بين أولوياته. وتدعم روسيا زيادة الاهتمام بمسائل الصحة في جدول أعمال المنظمة. غير أننا نحث على النظر فيها في مختلف محافل الأمم المتحدة خلال العام القادم بصورة متناغمة ومتسقة وبمنطق موحد، ومع نظر المجلس فيها باعتبارها عنصرا مركزيا. ونتوقع من المنظمات والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، التي ينسق المجلس فيما بينها، أن تبدأ في الوقت المناسب بالتحضير لدورات المجلس، بما في ذلك على صعيد إقليمي. وروسيا على استعداد للتعاون البناء في هذا المجال مع جميع الشركاء الراغبين في ذلك.

السيد فوتو – بيرناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود، بادئ ذي بدء، أن أتقدم بشكري لممثل هايتي الموقر، السيد ميروريس، على عرضه للتقرير، وأن أشيد بتوجيهه الماهر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفته رئيسا له.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد مضى عامان على اعتماد القرار ١٦/٦١ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي أنشأ، من جملة أمور، عنصرين يعتبرهما وفد بلدي أساسيين لتحسين عمل المجلس، وهما أولا الاستعراضات الموضوعية السنوية على المستوى الوزاري، وثانيا، منتدى التعاون الإنمائي.

ونرحب بعقد الاجتماع الأول لمنتدى التعاون الإنمائي في تموز/يوليه، والذي قال خلاله رئيس المجلس إن إطلاق هذا المنتدى هو لبنة هامة في تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية، بحيث أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيناقش لأول مرة مسائل متعلقة بالتعاون الإنمائي الدولي تحت إشراف الأمم المتحدة ومن أجل تعزيز أثر التعاون الإنمائي.

وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على عدد من النقاط التي نعتبرها أساسية لكي نمضي قدما في هذا العمل على نحو فعال. وينبغي أن يواصل المنتدى تعزيز أصوات جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني والبرلمانيون والقطاع الخاص، والحكومة المحلية، وذلك من خلال دعم الحوار الرفيع المستوى بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالتعاون الإنمائي. ويجب النظر على النحو الواجب في مجموعة المواضيع الواسعة النطاق التي تؤثر على فعالية التعاون الإنمائي، مثل تغير المناخ والأمن الغذائي واتساق السياسات. وينبغي أن يواصل المنتدى توفير التحليل الجيد بشأن موضوع التعاون، لكفالة إجراء مناقشة واسعة النطاق وشاملة على الصعيد الدولي بشأن هذا البرنامج. ولا بد أن يضطلع المنتدى بدور أساسي باعتباره آلية دولية للمساءلة، وأن يضع التحليلات بشأن التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والعالمي فيما يتعلق بموضوع المساءلة المتبادلة، وهو ما يسهم بالتالي في التنسيق بين المانحين والمستفيدين.

وكان من الأنشطة الأخرى الرئيسية في اجتماع تموز/يوليه المناقشة المواضيعية المعنونة ”تعزيز نهج متكامل إزاء التنمية الريفية في البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، مع مراعاة التحديات الراهنة“، التي أثار فيها بلدي عددا من النقاط التي يود أن يؤكدها مجددا في هذا المنتدى.

إن حماية التنوع البيولوجي، شأنها كشأن تغير المناخ، عملية عالمية طويلة الأجل لا تجري معالجتها بطريقة فعالة وترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يلزم أن نزيد الوعي بالمشكلة ونزيد عدد البرامج الدولية لتعزيز المساعدة التقنية والمالية المقدمة لأغراض حماية التنوع البيولوجي.

والقواعد والحوافز التي تحددها الأسواق في البلدان المتقدمة نموا للتخفيف من آثار تغير المناخ يمكن في بعض الأحيان أن تعيق بعض الصادرات من البلدان النامية. ولهذا السبب يلزم تقديم المساعدة التقنية والمالية لكي تتمكن البلدان النامية من الارتقاء بمصانعها الإنتاجية، حتى تمتثل لتلك المتطلبات الجديدة الأكثر صرامة.

ومن الضروري استعراض النظم الحالية لحقوق الملكية الفكرية لأخذ مصالح البلدان النامية بعين الاعتبار. ويساورنا القلق بصفة خاصة بشأن حماية المعارف التقليدية.

وفي القطاع الخاص بالبلدان النامية، يمكن أن تؤدي الإمكانيات المحدودة للحصول على الائتمان والتكنولوجيا لإعاقة الاستثمار في الإنتاج الأكثر نظافة وكفاءة في الاعتماد على الموارد وإنشاء شركات جديدة تسهم في التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يجب ألا يقتصر دعمنا على الشركات الكبيرة، بل يجب أن يشمل أيضا المبادرات الفردية والأعمال التجارية الصغيرة، التي لا غنى عنها للبلدان النامية.

ونتيجة لذلك، نشدد على أهمية المبادرات، من قبيل مبادرة لجنة التمكين القانوني للفقراء، التي تشترك في رئاستها وزيرة خارجية الولايات المتحدة السابقة، السيدة مادلين أولبرايت، والسيد هرناندو دي سوتو، الذي قدم تقرير اللجنة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، والذي نرى أنه ينبغي تقديم كل الدعم الضروري له.

ومنذ ١٠ أيام فقط، بفضل تأييد منطقتنا، حظي بلدي بشرف انتخابه لعضوية المجلس للفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠. ومن المثير لنا أن نعود إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لأن أعمال تلك الهيئة قريبة الصلة بدرجة شديدة إلى نظرة السياسة الخارجية لبيرو وأولوياتها.

فإلى جانب الحافز الذي يقدمه للنمو الاقتصادي كل من الاستثمار وخلق فرص العمل، وهما من الأهداف التي نعمل جاهدين على تحقيقها، ربما تكون مكافحة الفقر والاستبعاد حاليا أشق التحديات التي تواجهها سياسات بيرو الوطنية والخارجية. ولدينا اقتناع بأن كرامة الإنسان ورفاهه أساسيان في اهتماماتنا.

وفي هذا الصدد، أود أن أطرح فكرتين موجزتين عامتين في طابعهما عن أعمال المجلس.

أولا، يلزم أن نعيد تحديد الهدف من أعمال المجلس. وكما أشار قداسة البابا بندكت السادس عشر حين خاطب الجمعية العامة آخر مرة:

> ”والمبادئ التي قامت عليها المنظمة ... إنما تعبر عن التطلعات العادلة للنفس البشرية وتشكل المُثُل التي ينبغي أن تقوم العلاقات الدولية عليها“.
> (*A/62/PV. 95*، الصفحة ٣)

وفي هذا الصدد، ينبغي أن يركز المجلس في أعماله على الإنسان وأن يجعل الفرد محورا لأعماله ومقصدا لجميع أهدافه.

ثانيا، إن شئنا الصراحة، نرى أننا بحاجة إلى مزيد من العمل وقدر أقل من البلاغة. فالأمر لا يتعلق بإيجاد التزامات جديدة قدر ما يتعلق بالوفاء بالالتزامات القائمة بالفعل. وهذا يستدعي إنشاء آليات مرنة وفعالة في جميع مجالات نشاط المجلس.

السيد سن (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة لي للإعراب عن آرائنا في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨ (A/63/3). وتعلق الهند أهمية كبيرة على أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وترى أن تعزيز هيكله سوف يساعده على أداء دوره بشكل أفضل بوصفه الهيئة الرئيسية للتنسيق، واستعراض السياسات، والحوار بشأن السياسات، وإصدار التوصيات بشأن المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونشدد على أهمية الولاية الجديدة التي أنيطت بالمجلس في عام ٢٠٠٦، بأن يضطلع بالاستعراض والتقييم على نحو منتظم ودوري للسياسات الاقتصادية والإنمائية الدولية وأثرها على التنمية. وندعم منتدى التعاون الإنمائي بوصفه إحدى الهيئات الرئيسية للرقابة على الاتجاهات السائدة في التعاون الإنمائي الدولي.

وفيما يتعلق بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨، نود أن نثني على تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها التاسعة والثلاثين (E/2008/24)، الذي نظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٨. ومع أن اللجنة الإحصائية لم يُطلب إليها سوى النظر إلى المؤشرات الدالة على الأهداف من الغايات الإنمائية للألفية، نود أن نؤكد مجددا موقفنا وأن نسجل عدم موافقتنا على التغيير الذي أدخلته الأمانة العامة للأمم المتحدة على الأهداف في العام الماضي، وبصفة خاصة تحويل أحد الأهداف من الغاية ٨ إلى الغاية ١. فهذه الأفعال التي تتم بدون موافقة الدول الأعضاء تعسفية وتسيئ تمثيل القرار الذي اتخذ في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. علاوة على ذلك، تضعف تلك الإجراءات رصد الغاية ٨ الإنمائية للألفية وتتنافى مع روح الشراكة العالمية من أجل التنمية. ونود لذلك أن نحث اللجنة الإحصائية على أن تركز خاصة على ذلك الجانب خلال دورتها الأربعين.

السيد موراكامي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يسرني اليوم أن أعرض عليكم، يا سيدي الرئيس، موقف اليابان بموجب البند ٤٠ من جدول الأعمال، من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/63/3)، والبند ٤٤ في شأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما (A/63/83).

وأود بادئ ذي بدء أن أعرب عن امتنان وفدي الصادق للأمانة العامة لتقديمها هذين التقريرين. كما أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في الإشادة بقيادة السفير ميروريس، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لما يبديه من مهارة وما يحققه من نجاح في توجيه أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام.

في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، بتأييد من المجموعة الإقليمية، أعيد انتخاب اليابان لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١. ويود وفدي أن يعرب عن امتنانه الصادق لجميع الدول الأعضاء التي أيدت إعادة انتخابنا. ونعرب عن التزامنا بمواصلة أداء دور فعلي وبنّاء في مداولات المجلس.

وتعلق اليابان أهمية كبيرة على أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وخلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية هذا العام، أعلن نائب وزير خارجية اليابان آنذاك، السيد ياسوهيدا ناكاياما، أن اليابان تؤيد الجهود المبذولة لتعزيز المجلس، بما فيها إنشاء منتدى التعاون الإنمائي. ولم تدعم اليابان العملية التحضيرية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام ماليا فحسب، بل أوفدت كذلك مشاركين في أفرقة المناقشات إلى اجتماعاته للإدلاء بآرائهم.

وقد أعلنت اليابان عن اعتزامها تقديم بيان طوعي وطني في الاستعراض الوزاري السنوي العام المقبل في جنيف. وفي إطار الموضوع ”تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي“، سوف تعرض اليابان تجربتها الفريدة في تعزيز الصحة العامة على الصعيد المحلي ودورها في الآونة الأخيرة في المناصرة القوية لتعزيز الصحة على نطاق العالم.

وقدم الاجتماع الرفيع المستوى المعني باحتياجات التنمية في أفريقيا والاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر فرصة مثالية لزعماء العالم لتوجيه رسالة قوية بأن نعمل معا على بذل جهود قوية لتنمية أفريقيا وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد وضعت اليابان من جانبها الأهداف الإنمائية للألفية في صدارة جدول الأعمال في مؤتمري القمة الهامين اللذين استضافتهما في وقت سابق من هذا العام، وهما مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا ومؤتمر قمة مجموعة الثمانية. إن مؤتمر طوكيو الدولي الرابع لتنمية أفريقيا، الذي عقد في يوكوهاما في أيار/مايو من هذا العام، اشتركت في تنظيمه اليابان والأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وقد اجتمع ممثلو ٥١ بلدا أفريقيا، منهم ٤١ زعيما، بالإضافة إلى بلدان مانحة أخرى وطائفة واسعة من المنظمات الدولية، وذلك من أجل الالتفاف حول موضوع ”من أجل أفريقيا النابضة بالحياة“. وقد أكدوا مجددا على أهمية ملكية البلدان النامية وشراكة المجتمع الدولي في النهوض بالتنمية. كما أكدوا على الحاجة إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي القائم على قاعدة عريضة، وضمان الأمن الإنساني، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتوطيد السلام والحكم الرشيد، وللتصدي للمسائل البيئية وتغير المناخ.

وفي مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في هوكايدو توياكو في تموز/يوليه، أعلن الزعماء أنهم من خلال تناول جدول

أعمال الأهداف الإنمائية للألفية سوف يعملون على تحسين الأمن الإنساني عن طريق حماية وتمكين الأفراد والمجتمعات. وخلال المناقشات ركزت مجموعة الثمانية على مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم. في مجال الصحة على الصعيد العالمي، أكدت المجموعة أهمية اعتماد نهج شامل من أجل تعزيز أنظمة الصحة وتحسين صحة الأمهات والمواليد والأطفال ومكافحة الأمراض المعدية. وفي الاجتماع الناجح للشراكة من أجل الأهداف الإنمائية للألفية بشأن المياه والصرف الصحي في ٢٤ أيلول/سبتمبر، أعلنت اليابان تصميمها على بذل جهود أكبر لتحسين الإدارة الرشيدة لدورة المياه. وفيما يتعلق بالتعليم، يؤكد اليابان على أهمية تحسين كمية ونوعية التعليم الأساسي على حد سواء، بالإضافة إلى وضع نظام تعليم متوازن وكلي، بما في ذلك التعليم والتدريب على المستوى الثانوي والتعليم العالي والتعليم المهني والتقني. وقد أعلنت كل تلك السياسات مقترنة بالتزامات محددة تعهدت بها اليابان في وقت سابق من هذا العام وأعادت تأكيدها في الاجتماع المعني بالأهداف الإنمائية للألفية. واليابان عازمة على العمل الدؤوب من أجل الوفاء بتلك الالتزامات.

وفيما يتعلق بمكافحة تغير المناخ، سعى قادة مجموعة الثمانية إلى إطلاع جميع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ على الرؤية المتمثلة في هدف تحقيق تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل في انبعاثات الغاز العالمية بحلول عام ٢٠٥٠. كما أكد القادة على أهمية أهداف منتصف المدة والخطط الوطنية، وتشاطروا وجهة النظر بأن النُهج القطاعية تمثل أدوات مفيدة لتحقيق أهداف خفض انبعاثات الغاز على الصعيد الوطني.

إن اليابان على استعداد لمواصلة القيام بدور الريادة نحو القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال تحسين الأمن الإنساني، ويأمل وفد بلدي أن تقود المناقشات المثمرة في الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة نحو تحقيق هذه الأهداف.

السيدة إيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أتقدم بعبارة تقدير إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تقريره وإلى الأمين العام على تقريره المعنون ”دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار ١٦/٦١“.

إننا نعتقد أن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٦/٦١ منذ اتخاذه قد تجسد في التقرير بشكل دقيق. ويتضمن التقرير عددا من التوصيات الهامة بشأن اتخاذ المزيد من الإجراءات للتشجيع على نهج متكامل ومنسق في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والميادين الأخرى ذات الصلة. ويتعلق هذا النهج في المقام الأول بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أي القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي المستدام، والتنمية المستدامة. وعلينا أن ندرك أن نجاحنا في نهاية المطاف في بلوغ تلك الأهداف سيتحقق من خلال التفاعل بين القطاعات، وكذلك من خلال تعبئة الموارد وزيادة الدعم إلى أقصى حد من مختلف الجهات المستهدفة في عملية التنمية.

ويود وفد كازاخستان أن يؤكد بشكل خاص على دور الجمعية العامة في تأمين المراقبة والإشراف العامين على تنفيذ القرارات المتخذة في المنتديات العالمية المتعددة الأطراف. ونلاحظ مع الارتياح أنه وفقا للتوصيات ذات الصلة للقرار ١٦/٦١، تم تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بدوره

بوصفه الآلية المركزية للتنسيق على نطاق المنظومة لعملية التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة.

وبوصف كازاخستان عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإنها تود أن تشير إلى أن المجلس قد أكمل بنجاح وضع برنامج عمله الممتد لسنوات عديدة على أساس قائمة مركزة ومتوازنة للمسائل المواضيعية الشاملة لكل القطاعات والمعهودة في نتائج الاجتماعات العالمية المتعددة الأطراف. وبرنامج العمل هذا الممتد لسنوات عديدة يساعد المجلس في تحقيق المزيد من الاتساق والفعالية في الاضطلاع بمسؤولياته في الإدارة والتنسيق.

إن المهام الجديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مثل الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي، تمثل الركائز الرئيسية للمجلس بعد تنشيطه، وكانت بمثابة خطوات هامة في وضع المجلس في موقع المحفل الأساسي للحوار العالمي واستعراض السياسات المتعلقة بفعالية واتساق التعاون الإنمائي الدولي. إن نتائج مختلف المؤتمرات وعمليات المتابعة يجري جمعها بطريقة متكاملة في الاستعراض الوزاري السنوي. وفي هذا العام، خلال الاستعراض الوزاري السنوي الثاني، قدمت كازاخستان عرضها الوطني الطوعي عن تقدمها في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وخلال العملية التحضيرية، التي أتاحت لحكومة كازاخستان الفرصة لإلقاء نظرة نقدية أخرى على التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، تم وضع معايير مرجعية وطنية لهذه الأهداف، والتي هي أعلى من تلك المتفق بشأنها على المستوى العالمي. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه العميق للخبراء من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولأمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تقديم المساعدة الفنية خلال الإعداد للعرض.

لقد جمع منتدى التعاون الإنمائي الأول ممثلين للحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الحكومية الدولية والأوساط الأكاديمية لمناقشة الجوانب التقنية لمسائل التعاون الإنمائي. وكانت تلك دورة تاريخية حقا، والتي نفذت المهام الجديدة للمجلس على نحو كامل. والدليل الآخر على الدور الريادي للمجلس في ميدان التنمية هو الشروع، خلال دورة المجلس السابقة، في المناقشة العالمية بشأن نتائج انعدام الأمن الاقتصادي الناجمة عن تداخل أزمات الغذاء والوقود والأزمة المالية، وذلك بحثا عن استجابة مناسبة. إنه حقا منتدى عالمي يستطيع العالم أن يتوحد فيه من أجل القيام، في جملة أمور أخرى، بإعادة ابتكار الهيكل المالي العالمي.

إننا نرحب بالمشاركة المستمرة للجان الفنية والإقليمية في استعراض أساليب عملها وأولوياتها وبرامجها، آخذين بعين الاعتبار برنامج العمل الممتد لعدة سنوات والخاص بالاستعراض الوزاري السنوي من أجل السعي الأمثل لتنفيذ نتائج مختلف الاجتماعات العالمية. وإذ يدرك وفد بلدي الدور الأساسي للجان الإقليمية في مواصلة التركيز على تنفيذ نتائج مختلف المؤتمرات في مجال اختصاص كل منها، فإنه يدعو الدول الأعضاء إلى دعم مقترح فتح مكاتب دون إقليمية للجان الإقليمية، لا سيما المكتب المشترك للجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في شمال وسط آسيا، مما سيؤدي إلى تقريب المجلس بشكل أكبر من البلدان المستفيدة.

ومن بين الاجتماعات المركزية لهذا العام في الأمم المتحدة الاجتماع الرفيع المستوى في الجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية من أجل تقييم الإنجازات التي تحققت حتى منتصف المدة إلى عام ٢٠١٥. ونظرا للتباطؤ في عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ضمن إطار زمني محدد، فقد أعلن الشركاء من الحكومات وأصحاب الأعمال

والمجتمع المدني التزامات جديدة بمبلغ ١٦ بليون دولار لتنفيذ تلك الأهداف. وسيتطلب تنفيذ برامج التنمية الإضافية المزيد من الجهود من شركاء التنمية.

ولذلك، نشجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية والإقليمية والهيئات الفرعية الأخرى ذات الصلة أن توجه مداولاتها وخطط عملها نحو تقديم إسهامات كبيرة في العملية. ويتعلق هذا أساسا بالجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز في عام ٢٠٠٩، والدورات الدورية للجنة التنمية المستدامة والاجتماعات الاستعراضية للجنة وضع المرأة ولجنة التنمية الاجتماعية. ونأمل كذلك في أن تساهم نتائج جولة مفاوضات الدوحة في أواخر هذا الشهر في التعجيل بإحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية.

ويود وفدي أن يؤكد مجددا احترام كازاخستان لالتزاماتها بموجب إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. ونود أن نعرب أيضا عن اعتقادنا بأنه ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، أن يستمر في القيام بدور حاسم الأهمية في ضمان إحراز تقدم مطرد نحو إنشاء شراكة عالمية من أجل التنمية.

السيدة ليغاردا (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الفلبين وأن أسجل أن الفلبين تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وتود الفلبين أيضا أن تشيد بالأمين العام على تقريره الشامل عن البند ٤٤ من جدول الأعمال، المعنون ”دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك القرار ١٦/٦١“ (A/63/83).

والفلبين، بوصفها نائبا سابقا لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تميزت بالمشاركة الفعالة في تنشيط هذا الجهاز الهام من أجهزة الأمم المتحدة. وبالطريقة نفسها، تواصل الإسهام في عمل اللجان الفنية المختلفة التي هي عضو فيها.

أما بخصوص المسائل الموضوعية، فقد أظهر تركيز الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام على التنمية المستدامة الكثير من التلاقي مع مواقف الفلبين بشأن المسائل الشاملة مثل أزمة الغذاء وتغير المناخ والفجوة الجنسانية، التي قدمت تقارير عنها أثناء اجتماع اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة المعقود في أيار/مايو الماضي – التي تضيف جميع جوانبها إلى التحديات التي تواجهها البلدان النامية أصلا في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

ويتمثل موقف الفلبين في أنه ينبغي التركيز بصورة أكبر على التكيف وليس التخفيف. والتكيف مع تغير المناخ يتطلب تقليص مواطن الضعف الكامنة، وبناء القدرة على الاستجابة وإدارة أخطار المناخ. وقبل أسبوعين، التقى برلمانيون من البلدان المعرضة لتغير المناخ في اجتماع تشاوري في مانيلا بالفلبين، واقترحوا نداء مانيلا للعمل من البرلمانيين المعنيين بالحد من خطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. وقد تشرفت شخصيا بالمشاركة في عقد اجتماع الأمانة المشتركة بين الوكالات والتابعة للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. وسوف تنظر الفلبين أيضا، بالاشتراك مع هذه البلدان، في امتثال حكوماتنا لإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥، وهو دليل للحد من الكوارث على الصعيد الوطني بشكل فعال واعتمده ١٦٨ بلدا في عام ٢٠٠٥.

لقد حان الوقت الآن لاستعراض التقدم التشريعي وفقا لإطار هيوغو للعمل، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ وخطة عمل بالي. وعليه، تؤكد الفلبين مجددا استغاثة البرلمانيين بالأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي للبدء في عملية تحويل إطار عمل هيوغو إلى صك قانوني ملزم دوليا. والفلبين على اقتناع بأن ذلك يمكن أن يقوي التزاماتنا ويضمن تحقيق أهداف وغايات إطار عمل هيوغو.

وكان الاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن أزمة الغذاء العالمية واحدا من المناقشات الأولية حول هذه المشكلة وأدى إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى في روما ووضع إطار العمل الشامل في صيغته النهائية في نهاية المطاف.

وفي حين كنا قبل ٣٠ سنة من أكبر المصدرين للأرز، نحن اليوم من أكبر المستوردين له، وما زالت الفلبين تشارك بصورة أساسية في الجهود المتعلقة بأزمة الغذاء. وخلال اجتماع اللجنة المعنية بوضع المرأة، شددت الفلبين على كون المنتدى الاقتصادي العالمي قد صنّفها أنها البلد الآسيوي الوحيد بين البلدان العشرة الأوائل في مؤشر الفجوة الجنسانية العالمي – وهو إنجاز يعكس التقدم في تضييق الفجوة الجنسانية. ومع ذلك، لا يعكس هذا حالة الضعف التي تواجهها المرأة في وجه الأزمة المالية العالمية الحالية.

وفيما يتعلق بالمسائل الإجرائية، أصبح واضحا أن جميع الأزمات العالمية الكبرى التي تصدرت العناوين الكبرى في السنة الماضية – أزمتا الغذاء والوقود، وتغير المناخ والتدهور البيئي والأزمة المالية الأخيرة – هي من اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتشكل هذه الأزمات تهديدات خطيرة لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية.

إن عدد الأزمات العالمية وحدتها يشكلان تحديا لمنظومة الأمم المتحدة ولجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أيضا، فيما يتعلق بمحاولة العثور على استجابات سريعة ومتسقة وشاملة ومنسقة للآثار المتعددة الأبعاد والمتداخلة أحيانا المترتبة على هذه المشاكل.

وتؤيد الفلبين إلقاء نظرة أدق على جدوى الإبلاغ كل ثلاث سنوات عن الجهود المبذولة للحد من حجم العمل الذي قد لا تكون له نتيجة مفيدة.

ختاما، وعلى صعيد شخصي وأنا أتكلم بصفتي عضوا في مجلس الشيوخ الفلبيني – وهو الهيئة العليا في الكونغرس الفلبيني – اسمحوا لي أن أشدد على توصية التقرير بشأن أداء منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بأنّ،

> ”إشراك منظمات المجتمع المدني، والبرلمانيين، والحكومات المحلية وممثلي القطاع الخاص يمثل فرصة فريدة للجمع بين طائفة كبيرة من المدخلات من أجل إجراء حوار متعمق بشأن مستقبل التعاون الإنمائي الدولي“ (A/63/83، الفقرة ٦٨).

في هذه التوصية جدوى كبيرة. وأعتقد أنه ينبغي دفع الدعامة الإنمائية للأمم المتحدة إلى الأمام على أساس نهج أصحاب المصلحة المتعددين، لأنه بهذه الطريقة وحدها نستطيع عمليا كفالة أن يكون في التوصيات في مجال السياسة العامة والحلول التفاوضية وبرامج التنفيذ معنى حقيقي للإنسان العادي.

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): لقد كانت هذه السنة صعبة بالنسبة للمجتمع الدولي. فلقد أدّى الضعف في آليات التنسيق القائمة للتنمية الاقتصادية على صعيد دولي إلى ظهور أزمة متعددة الأوجه في الطاقة

والغذاء والتمويل. وسيكون الرد على هذه الأزمة مستحيلا، كما ظهر من نتيجة المناقشة التفاعلية المعقودة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، دون إصلاح جذري للنظام الحالي للمؤسسات المالية الدولية، التي غالبا ما يكون لمبادئ السوق الحرة الأولوية في أنشطتها على كفالة التنمية المستدامة لفرادى الدول وعلى ظروف التنمية المستدامة للاقتصاد العالمي برمته.

وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نرحب بالجهود التي يبذلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإجراء استعراض للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي عقد سلسلة من الدورات والاجتماعات الخاصة في عام ٢٠٠٨ ومشاركة رؤساء مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. فلقد سمحت لنا تلك المناسبات أن نفهم بشكل أفضل طبيعة هذه الأزمات وتحديد منابعها وتوقع آثارها القصيرة والبعيدة المدى على الدول المختلفة. ونعتقد أن الممارسة المتمثلة في عقد هذه الأحداث ينبغي أن تستمر.

وقد نادت بيلاروس على الدوام بتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره هيئة متخصصة لحل المشاكل الاقتصادية العالمية. وعلى غرار مجلس الأمن، وهو هيئة مهمتها مواجهة التهديدات والتحديات التي يتعرض لها السلم والأمن والدوليين، يجب أن يصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي مركز تنسيق جهود المجتمع الدولي للاستجابة للتحديات العالمية في مجالات اختصاصه. وفي ذلك السياق، نعتقد أنه ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعقد، في أسرع نحو ممكن، اجتماعا رفيع المستوى للنظر في السبل الكفيلة للتغلب على الأزمة المالية. ونرحب بإدماج منتدى التعاون الإنمائي والاستعراض الوزاري السنوي في أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. غير أنه سيتعين علينا اتخاذ المزيد من الخطوات في ذلك الاتجاه.

وينبغي أن ندرج قضايا مساعدة البلدان المتوسطة الدخل في الإطار المعني بمكافحة آثار الأزمة المالية. ونناشد المجتمع الدولي أن يعزز التعاون الدولي لتقديم المساعدة التقنية لتلك المجموعة من الدول، بغية تزويدها بأوسع قدرة ممكنة على وضع وتنفيذ استراتيجيات سليمة وفعالة لتحقيق التنمية لديها.

السيدة وهاب (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): تود إندونيسيا أن تشكر الأمين العام على التقريرين الواردين في الوثيقتين A/63/3 و A/63/83. ونشارك المتكلمين السابقين في شكر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على قيادته.

كما تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وترحب إندونيسيا باستمرار تركيز الجمعية العامة على التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وكما تم التشديد على ذلك الفقرة ١٥١ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي (القرار ١/٦٠)، ينبغي أن تعزز الجمعية العامة علاقتها مع بقية الأجهزة الرئيسية بغية كفالة تحسين التنسيق. وفي الفقرة ١٥٥ من الوثيقة ذاتها، طلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يكفل متابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دوليا.

وقد أسهم إطلاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي عام ٢٠٠٧ في تحقيق تلك الأهداف المترابطة. ويكتسي الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي أهمية لتعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة وتأثيرها على التنمية. والأهم من ذلك أن المنتديين يسدان الفجوة بين عمل الأمم

المتحدة المعياري وعملها التنفيذي، مما يساعد، بالتالي، على سد الثغرة فيما يتعلق بالتنفيذ.

ويتوقف قياس نجاح الكيانين على تحقيق إنجازين. أولهما، أثرهما على تعزيز إدراج الخطة الإنمائية الدولية في برامج عمل الكيانات التابعة للأمم المتحدة. وثانيهما، فعاليتهما في تقديم دعم متسق لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية.

وفي ذلك السياق، يسر إندونيسيا اعتماد الاستعراض الوزاري السنوي لبرنامج عمل متعدد السنوات. وتنظيم مناقشة مواضيعية مختلفة كل سنة يوفر هيكلا واضحا لإجراء المداولات. كما أنه ييسر تحسين تقييم دور الاستعراض الوزاري السنوي. وعلاوة على ذلك، يعبأ مشاركة اللجان التنفيذية.

وبالمثل، فإن الاجتماع الأول من اجتماعات منتدى التعاون الإنمائي المقررة مرة كل سنتين، الذي عُقد في نيويورك هذا العام، وفرَّ أيضا توجيهات واضحة بشأن السياسات العامة فيما يتعلق بمؤتمر الدوحة الاستعراضي، والمنتدى الرفيع المستوى الثالث بشأن فعالية المعونة الذي عقد في أكرا.

وترى إندونيسيا أن تلك التدابير أسهمت بصورة بناءة في دور المجلس، باعتباره الهيئة الرئيسية المشرفة على التنفيذ العام للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

ولدى تنفيذ برنامج العمل المتعدد السنوات للاستعراض الوزاري السنوي، تشيد إندونيسيا بالإسهامات العملية للجان التنفيذية بشأن المواضيع. وبإسهامها في موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لهذا العام ”تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة“، فقد أثبتت التزامها بهذه العملية. ومن الجدير بالثناء مواءمة جهودها مع التحديات الراهنة. والتركيز في معظم اللجان على تغير المناخ بصورة خاصة أمر مشجع.

ومن الهام مواصلة إسهام اللجان الإقليمية في جهود دولها الأعضاء بغية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دوليا. وينبغي للجان الإقليمية أن تكفل اتساق برامج عملها مع المجالات ذات الأولوية على الصعيد الإقليمي. وبالتالي، لا بد من تعزيز قدراتها من خلال العمل مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة.

وعلى الرغم من أننا نقر بالمستجدات الإيجابية التي طرأت على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي ألا نتقاعس. فمن الهام أن نستمر في تعزيز اتساق السياسات العامة على جميع المستويات. وينبغي تعزيز الصلة بين المناقشة بشأن السياسات العامة على الصعيد العالمي والأنشطة الوطنية.

وعلى الصعيد الدولي، لا يزال إسهام اللجان التنفيذية لغايات مخصصة. وينبغي أن يكون هناك سبيل واضح ومنهجي لإسهامها في الاستعراض الوزاري السنوي بدون إغفال أولويات برامج عملها. وبالمثل، يمكن للجهد الذي تبذله منظومة الأمم المتحدة حاليا لتعزيز التنسيق، من خلال توثيق التفاعل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومجلس الرؤساء التنفيذيين المنشأ مؤخرا، والمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج، أن يساعد على كفالة دعم فعال لتنفيذ الالتزامات التي يتم التعهد بها في المؤتمرات.

وعلى الصعيد الوطني، يشكل جهد الأمم المتحدة، من خلال نهج ”أمم متحدة واحدة“، خطوة إيجابية صوب المتابعة المنسقة لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وينبغي أن نستفيد من الدروس المستقاة. وبالنسبة لتقديم التقارير، فإن التوصية المتعلقة بإصدار تقرير كل ثلاث سنوات بشأن المتابعة المنسقة تستحق أن نمعن النظر فيها. غير أنه قد يكون من الأجدى

اتباع الجدول الزمني للهيكلة الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويجدر النظر في تقديم تقرير كل سنتين، لكفالة الاتساق مع عمل منتدى التعاون الإنمائي، وضمان إجراء التقييمات في حينها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن البندين ٤٠ و ٤٤ من جدول الأعمال.

تبت الجمعية الآن في مشروعي القرارين A/63/L.14 و A/63/L.15.

نبدأ أولا بمشروع القرار الأول A/63/L.14، المعنون ''جعل أماكن العمل بالأمم المتحدة خالية من التدخين''. واسترعى انتباه الأعضاء إلى أن علامة (*) الواردة في السطر الذي يذكر أسماء مقدمي مشروع القرار ينبغي أن توضع بعد أنتيغوا وبربودا. وسيُجَسَّد ذلك التصويب، عند الاقتضاء، في الإضافة إلى الوثيقة.

وقبل أن ننتقل إلى البت في مشروع القرار A/63/L.14، أود أن أعلن أن البلدان التالية أصبحت مشاركة في تقديمه وهي: الأرجنتين، إسبانيا، إسرائيل، أيرلندا، البرتغال، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، لبنان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/63/L.14؟

اعتمد مشروع القرار *A/63/L.14* (القرار٦٣/٨).

ننتقل بعد ذلك إلى مشروع القرار A/63/L.15، المعنون ''الاحتفال بالذكرى الخامسة عشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية''.

وقبل أن ننتقل إلى البت في مشروع القرار A/63/L.15، أود أن أعلن أنه، منذ عرض مشروع القرار، انضمت إلى مقدميه البلدان التالية: إسبانيا، إسرائيل، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلغاريا، الدانمرك، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فنلندا، كندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، النمسا، هولندا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/63/L.15؟

اعتمد مشروع القرار *A/63/L.15* (القرار ٩/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البندين ٤٠ و ٤٤ من جدول الأعمال.

البند ١١٤ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(أ) **التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي**

تقرير الأمين العام (A/63/228)

(ب) **التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية**

تقرير الأمين العام (A/63/228)

مشروع القرار (A/63/L.7)

(ج) **التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا**

تقرير الأمين العام (A/63/228)

(د) **التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود**

تقرير الأمين العام (A/63/228)

مشروع القرار (A/63/L.9)

(هـ) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية

تقرير الأمين العام (A/63/228)

(و) التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية

تقرير الأمين العام (A/63/228)

(ز) التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا

تقرير الأمين العام (A/63/228)

مشروع القرار (A/63/L.12)

(ح) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

(ط) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي

تقرير الأمين العام (A/63/228)

(ي) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية

تقرير الأمين العام (A/63/228)

مشروع القرار (A/63/L.13)

(ك) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية

تقرير الأمين العام (A/63/228)

(ل) التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي

تقرير الأمين العام (A/63/228)

(م) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

مشروع القرار (A/63/L.10)

(ن) التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

تقرير الأمين العام (A/63/228)

(س) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

تقرير الأمين العام (A/63/228)

مذكرة من الأمين العام (A/63/155)

(ع) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

(ف) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية

(ص) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي

تقرير الأمين العام (A/63/228)

(ق) التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ

تقرير الأمين العام (A/63/228)

(ر) التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

تقرير الأمين العام (A/63/228)

مذكرة الأمين العام (A/63/156)

مشروع القرار (A/63/L.11)

(ش) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

تقرير الأمين العام (A/63/228)

السيد توث (اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني اليوم أن أقدم تقريرا عن وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعن التقدم الذي أحرزته اللجنة التحضيرية. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من الأركان الأساسية لنزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار. لقد قامت على أسس قوية تتزايد قوة كل عام.

لا يمكن كتابة تاريخ الأمم المتحدة والجمعية العامة بدون الإشارة إلى الجهود التي بُذلت، ويتواصل بذلها، لكفالة السلم والأمن الدوليين. لقد بذلت هذه الجهود بالتضافر مع مساع مهمة للحد من الأسلحة النووية وإزالة تلك الأسلحة من حياتنا في يوم ما.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تفاوض بشأنها مؤتمر نزع السلاح في التسعينات والجهود اللاحقة للتحضير لهذا الحظر تعود إلى أول قرار اتخذته هذه الجمعية. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، اتخذت الدورة الأولى للجمعية القرار ١ (١) بعنوان: ”إنشاء هيئة لمعالجة المشاكل الناجمة عن اكتشاف الطاقة الذرية“. لقد فوضت اللجنة مهمة وضع اقتراحات محددة بشأن تبادل المعلومات العلمية للغايات السلمية، والحد من الطاقة الذرية لكفالة استخدامها في الأغراض السلمية، والتخلص من الأسلحة الذرية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ووضع ضمانات فعالة لحماية الدول من أخطار الانتهاكات والتهرب.

وخلال ٦٢ دورة من دورات الجمعية والأعوام الاثنين والستين التي تلت، طرح الكثير من المقترحات النبيلة والفعالة ونفذت. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بحظرها إجراء التجارب النووية، ونظامها الشامل والعالمي للتحقق ونشرها التام والكامل للمعلومات العلمية والفنية التي جرى جمعها سعي أوفى حقا بولاية اللجنة.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تمثل في أبسط صورها حظرا لكل التجارب النووية، وبالنسبة لكل الشعوب، وعلى الدوام. وتتوقع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إرساء نظام عالمي وديمقراطي للتحقق لرصد الامتثال لأحكام المعاهدة. وفي ١٩٩٦، العام الذي طرحت فيه المعاهدة للتوقيع، شكلت لجنة تحضيرية لوضع نظام للتحقق تحسبا لدخول المعاهدة حيز النفاذ، بينما نعمل في الوقت نفسه على تعزيز المعاهدة ومبادئها ليتسنى في يوم ما وضع النظام موضع التطبيق بشكل سليم.

لكن نظام التحقق وضع، في الحقيقة، بالفعل على المحل. وقبل عامين، وقفت أمام الجمعية في ظل تقارير تفيد بأن الوقف الاختياري لإجراء التجارب النووية الذي دام ثمانية أعوام – أطول فترة صمت في تاريخ تفجيرات الأسلحة النووية – قد انتهك. وإعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إجراء تجربة نووية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ مسّ صميم هدف وولاية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

لقد رفعت وقتها تقريرا إلى الجمعية عن التحدي الذي شكله هذا الحدث لنظام التحقق الوليد وكيف تصدى النظام لهذا التحدي بنجاح عندما رصد الحدث ونسبه إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد كان هذا الحدث أصغر نحو ٢٠ مرة من حيث القدرة من التفجير النووي الذي حدث فوق هيروشيما.

وعندما كان فيه نظام التحقق في مرحلة التشغيل المؤقت و لم يكتمل نظام الرصد الدولي إلا إلى النصف،

لم يكن التحدي موضع ترحيب. لكن الجانب المشرق فيه أن نظام المعاهدة للتحقق أثبت جدواه وحفز منذ ذلك الحين أعضاءه على اتخاذ مزيد من الإجراءات.

وبناء على طلب الأمين العام، تبذل منظومة الأمم المتحدة جهودا كبيرة لتقدم إلى المجتمع الدولي نهجا منسقا وفعالا للتصدي لتحدي تغير المناخ. وقد تقدم اللجنة التحضيرية، بما لديها من قدرات فنية وعلمية متقدمة للغاية، مساهمة كبيرة في هذا الجهد.

إن منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تتمتع بمكانة فريدة، بفضل نظام للرصد الدولي ينتشر في أنحاء العالم ويراقب الغلاف الجوي، والمحيطات، واليابسة وكل ما هو بينها. والهدف من هذا الرصد البيئي الواسع النطاق كفالة الامتثال لأحكام المعاهدة. لكنه، بطبيعته، يمكن مواءمته لأغراض أخرى.

وفي العامين المنصرمين فقط، زاد حجم النظام بصورة مطردة، واستكمل ٧٠ في المائة من ٣٣٧ مرفقا شيدت في أراضي ٨٩ بلدا. وتم تحديد الهياكل الأساسية للاتصالات العالمية – شبكة الاتصالات التي تدعم النظام وتضم ٢٥٠ محطة طرفية تنتشر في أنحاء العالم، بالكامل في الـ ١٢ شهرا الماضية. ويمكن أن يشكِّل النظام الحالي، بتعدد التكنولوجيات التي يدعمها، وسيلة شديدة الفعالية والكفاءة لإيجاد معلومات قيِّمة فيما يرتبط بالمناخ مباشرة.

وتتمتع الشبكة أيضا بإمكانية دعم أجهزة الاستشعار المشتركة في الموقع مع أجهزتنا الخاصة بالرصد وتستهدف على وجه التحديد مشكلة تغير المناخ على الصعيد العالمي. وقد استُثمر ما يقرب من بليون دولار في هذه المنظومة من قِبل أعضائها على مدى أكثر من عقد من الزمان. وهي منظومة غير مسبوقة بالفعل في مداها العالمي، ولها مرافق موجودة في بعض من أقسى البيئات ولكن من أهمها. وتعد من الأرصدة الهامة للمجتمع الدولي، وتتمتع يقينا بإمكانية مساعدتنا على النجاح في معالجة القضايا المتعلقة بتغير المناخ العالمي.

وهناك تطبيقات مدنية وعلمية محتملة أخرى يمكن الاستفادة فيها بنظام التحقق الخاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي أثناء إعدادنا للنظام وقيامنا بتحسينه، زاد الاهتمام به. وقادنا هذا الاهتمام إلى مجالات أخرى يمكن أن تستخدم فيها البيانات التي نستخرجها، كنظم الإنذار بوقوع التسونامي. والناس بالطبع يريدون الأفضل، ونحن نوفر أسرع البيانات وأكثرها موثوقية وأرفعها جودة.

وفي أعقاب تعاون واسع النطاق مع اليونسكو، تم التوقيع مؤخرا على اتفاقات لتوفير بيانات لأغراض الإنذار بحدوث تسونامي مع بعض المؤسسات في أستراليا والفلبين واليابان. وستبرم اتفاقات أخرى مع إندونيسيا وبلدان أخرى. ويجري بالفعل استخدام نظام التحقق الخاص بالمعاهدة في بعض تطبيقات هامة لإنقاذ الأرواح. ويمكن أن يليها المزيد.

لقد قطعت اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية شوطا بعيدا منذ وقفت أمامكم آخر مرة. وفي السياق العالمي المتغير بالقرن الحادي والعشرين، أصبحت هذه المعاهدة أكثر ضرورة من أي وقت مضى. وها قد أخذ نظام للتحقق غير المسبوق في نطاقه وطموحه ينبض بالحياة. وهو ينتظر بينما نجتمع هنا اليوم. وهو يمثل استثمارا بشريا وماليا هائلا، ومسعى عظيما للعلماء والحكومات على حد سواء، وهو في انتظار التشغيل الكامل لأن ذلك ما بُني لأجله وذلك ما يقف على أهبة الاستعداد للقيام به.

غير أن ذلك كله لا جدوى منه ما لم نستطع وضع هذه المعاهدة موضع النفاذ. واللجنة التحضيرية الآن منظمة

قوامها ١٨٠ عضوا. ولم يبق لنا سوى خمس تصديقات لكي نعبر حاجز الـ ١٥٠ تصديقا. ويبدو أن كل الطرق تؤدي إلى إضفاء العالمية على المعاهدة وعلى مبادئها. ومع ذلك، فبسبب الآليات المدمجة في المعاهدة، ما زالت من الضروري تصديق تسعة بلدان على هذه المعاهدة حتى تدخل حيز النفاذ. ومن ثم فكأننا منتظرون أمام المدخل.

وأقول إن هذه المعاهدة الآن أكثر ضرورة من أي وقت مضى. وليس هذا مجرد عبارة إنشائية. فقد نشأت ثغرات في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي الحواجز التي أقيمت لحمايتنا من الأسلحة النووية، لا نرقى إلى مستوى التصميم الذي اجتمع به أسلافنا لأول مرة، متحدين في هدفهم المشترك المتمثل في تخليصنا من الخطر الذي يمثله اكتشاف الطاقة الذرية. لقد فقدنا هذا الإحساس بإلحاح الموقف.

وعندما ننظر في التحديات العديدة الماثلة أمامنا اليوم، تصبح المبررات لإدراج هذه المعاهدة على الفور في كتاب القواعد الدولية أشد إقناعا من أي وقت مضى.

وتدفع المخاوف المتعلقة بأمن الطاقة الحلول الخاصة بالطاقة البديلة إلى المقدمة. وكذلك يفعل التهديد المحتمل الذي يمثله تغير المناخ، كلما ازدادت آثاره وضوحا في حياتنا اليومية. ويكمن احتمال عودة الطاقة النووية إلى البروز في لبّ هاتين المسألتين الرئيسيتين في جدول الأعمال الدولي. وثمة احتمال قوي بنهضة على وشك أن تشهدها الطاقة النووية.

وستؤدي هذه النهضة بالتأكيد تقريبا إلى زيادة في عدد البلدان والمنشآت والمؤسسات والأفراد الذين يديرون العناصر الدقيقة لدورة الوقود النووي. وستزيد هذه الطفرة على جميع الجبهات من صعوبة التفريق بين الأنشطة النووية المحظورة والمسموح بها . فنحن نتحرك في اتجاه يتوقف فيه الاختيار بين الطاقة النووية للأغراض السلمية أو الطاقة النووية للتسليح على أسباب سياسية أكثر مما يتوقف على أسباب تقنية.

وبالتشجيع على استخدام الطاقة النووية لمواجهة تحديات أمن الطاقة وتغير المناخ، يجب أن يسير هذا التشجيع جنبا إلى جنب مع تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، وهو نظام أصيب بالضعف في الأعوام الأخيرة. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي آخر وأبرز حاجز قانوني وتقني يحول دون صنع الأسلحة النووية. ويمكنها أن تحافظ على نظام نزع السلاح وعدم الانتشار من التفكك بينما يتقدم بنا القرن الحادي والعشرون ونحاول أن نتلمس طريقنا بين التحديات المعقدة التي تواجه عالمنا، وبينما نعي دروس الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة. ويجب ألا تترك هذه التحديات وشأنها؛ ويجب ألا تترك للمنافسة ولقوى السوق غير المنظمة انتظارا للرد الملائم؛ فهي تقتضي قدرا من التنظيم أكبر من مجالات حياتنا اليومية الأخرى المتقلبة؛ ولن تغتفر لنا الرضا بما حققناه؛ ويجب مواجهتها على وجه السرعة، وبحسم، وبشكل جماعي.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والجهود التي نضطلع بها حاليا عميقة الجذور في تقاليد هذه الهيئة. وتلك التقاليد هامة لأنها تقاليد تقوم على التعاون والمسؤولية الجماعية. وقد اجتمعت الدول هنا قبل ٦٢ عاما وبدأت تلك التقاليد في الجمعية العامة، وهي تتمثل في جعل المجتمعات المختلفة والمتنوعة تتضافر معا لتحقيق هدف مشترك بوصفها مجتمعا دوليا واحدا وبوصفها مشتركة في امتلاك ذلك المشروع وثمار ذلك المشروع. وتمتد تلك الجهود الآن إلى جميع المواقع النائية للجهد البشري، بما فيها استغلال المواد النووية.

ولا شك أن أشد المشكلات التي أثارها اكتشاف الطاقة النووية إثارة للخوف كان إدراك قدرتنا على أن ندمر أنفسنا، وعلى أن ندمر الحياة على ظهر هذا الكوكب. ونحن مشتبكون في صراع دائم من أجل السيطرة على تلك القدرة، لكي نراها تتناقص من أجل أن تزدهر التطبيقات الإيجابية للتفكير العلمي والمعرفة.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونظام التحقق العالمي والديمقراطي الذي توفره تزيدنا قوة. وهي تمنحنا القوة اللازمة للفوز في هذا الصراع. وخلال السنوات العشر الماضية تعرضت المعاهدة لتحديات متكررة من جانب تجارب الأسلحة النووية والإجراءات التي تعرض للخطر دخولها إلى حيز التنفيذ في نهاية المطاف، فزاد عدد التصديقات عليها من ١٣ تصديقا فقط إلى ما يقرب من ١٥٠. وخلال نفس الفترة، تم تطبيق نظام للتحقق تكلف بليون دولار. ولم يحدث ذلك بسبب قصر النظر السياسي أو وفرة الموارد، بل حدث لأن جميع البلدان التي يقرب عددها من ١٥٠ أبدت اعتراضها. حدث لأن جميع تلك البلدان قررت أن تفعل بدلا من أن تتكلم. وحدث لأنها رأت الصعوبات الواضحة والراهنة، ولكنها كانت تملك الإصرار على النصر.

ويجب أن يتمثل العمل العظيم الذي تؤديه هذه الهيئة وهي تسير قدما للأمام في أن ترى اليوم الذي لا تعود بنا فيه حاجة إلى المقترحات لمعالجة المشاكل التي أثارها اكتشاف الطاقة النووية لأن المشاكل تم حلها، وكل ما بقي أمامنا هو الفرصة المتاحة والحرية لاقتناصها في غير خوف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد روجيليو فيرتر، لعرض تقرير المنظمة.

السيد فيرتر (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أخاطب الجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال المعنون: ''التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية''. ويعتبر هذا التعاون بالفعل حيوي الأهمية من أجل السلام والأمن من خلال تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا المسعى المشترك، فإن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تؤدي دورها بتنفيذ ولايتها للقضاء على جميع الأسلحة الكيميائية المعلن عنها والتأكد من عدم انتشارها من خلال أدوات التحقق. ويلقى نظام نزع السلاح وعدم الانتشار المنشأ بموجب الاتفاقية دعما مستمرا من الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومن الأمم المتحدة أيضا. وأدى ذلك إلى تعزيز المعايير المكتسبة بشق الأنفس التي تحظر استحداث وإنتاج وتكديس واستعمال الأسلحة الكيميائية.

إن التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦ (انظر A/63/155) عن أنشطة وبرامج منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومشروع تقرير عام ٢٠٠٧ قد جرى تعميمهما في الجمعية العامة. وفي إطار التعاون المستمر بين المنظمة والأمم المتحدة، أتيحت لي الفرصة أيضا لكي أبلغ اللجنة الأولى في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر عن الحالة الراهنة لتنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وفي العام الماضي، أبدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دعمها المدوي للاتفاقية في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في هذا المبنى للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لعملية الاتفاقية. وكان من دواعي السرور أن نشهد ذلك الالتزام القوي بالاتفاقية وبعمل المنظمة. وقيام الجمعية العامة للأمم المتحدة في كل عام باعتماد قرار بتوافق الآراء، تكرر فيه التأكيد على أهمية الاتفاقية، هو شاهد ملموس آخر على ذلك الدعم المستمر.

وفي هذا العام، اجتمعت الدول الأطراف في المؤتمر الاستعراضي الثاني الذي يعقد مرة كل خمس سنوات، وكررت التأكيد بالإجماع على اقتناعها فيما يتعلق بصحة أهداف الاتفاقية في سياق أهداف السلام والأمن. وشدد المؤتمر بشكل خاص على أن الاتفاقية تضع معايير جديدة لنزع السلاح وعدم الانتشار العالميين من خلال التحقق بطريقة غير تمييزية ومتعددة الأطراف. وإذ أكد المؤتمر من جديد على أهمية إكمال نزع الأسلحة الكيميائية في المواعيد المحددة، فقد أكد بالمثل على ضرورة تعزيز جوانب عدم الانتشار في الاتفاقية. وأكد، في هذا السياق، أهمية التنفيذ الوطني الفعال لالتزامات الاتفاقية كوسيلة لردع إساءة استعمال المواد الكيميائية السامة في أية أغراض غير مشروعة والمعاقبة عليها.

واعترف المؤتمر الاستعراضي الثاني أيضا بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في دعم الإجراءات المتفق عليها دوليا ضد الإرهاب الدولي. وفي هذا السياق، ذكّر المؤتمر بالقرار الذي اعتمده المجلس التنفيذي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وشدد فيه على التنفيذ الفعال لجميع أحكام الاتفاقية. وأود التأكيد على أن ذلك ينسجم تماما مع أهداف قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تتعاون مع الأمم المتحدة بشكل كامل بغية تعزيز التنفيذ الفعال للقرار.

وكان نجاح المؤتمر الاستعراضي الثاني أبلغ دليل على بصيرة وحكمة الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبفضل هذه الروح، تبقى الاتفاقية أداة شاملة وفعالة لنزع السلاح وعدم الانتشار وقد أحدثت بوضوح تغييرا إيجابيا هاما في النهوض بنظام الأمن القائم على احترام القواعد التي تنطبق على الجميع بينما الشعار هو التحقق.

واسمحوا لي أن أجمِل التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وسوف أتطرق أيضا إلى التحديات التي نواجهها في المستقبل.

حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، تحققت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من تدمير أكثر من ٦٠٠ ٢٨ طن متري من الفئة ١ من الأسلحة الكيميائية. وهذا يمثل نسبة ٤١,٢٥ في المائة من المخزون الإجمالي الذي أعلنته ست دول أطراف. وخلال العامين منذ خاطبت الجمعية العامة في آخر مرة، تضاعفت كمية الأسلحة الكيميائية التي تم تدميرها. وخلال تلك الفترة أيضا أكملت اثنتان من الدول الست التي أعلنت حيازتها للأسلحة الكيميائية الوفاء التام بالتزامات التدمير بموجب الاتفاقية. وهما ألبانيا ودولة طرف. والدولتان جديرتان بتقدير المجتمع الدولي لبلوغ هذين المعلمين. والهند أيضا جديرة بالتقدير لأنها أوشكت على بلوغ هذا المعلم. ومع ذلك، فإن الوقت المتبقي لإنجاز التدمير الكامل للأسلحة الكيميائية المعلنة من جانب جميع الدول الحائزة آخذ في التضاؤل وما زالت هناك كميات هامة ينبغي تدميرها.

إن العبء الأكبر من هذه الالتزامات يقع على عاتق الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. وقد أنجز الاتحاد الروسي حتى الآن تدمير ٦٠٠ ١١ طن متري، أو نسبة ٢٩ في المائة من الفئة ١ من أسلحته الكيميائية. والبدء بتشغيل مرافق تدمير جديدة وبناء مرافق إضافية يسير على قدم وساق. وكانت سلطات الاتحاد الروسي واضحة تماما في تعهدها بالوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية ضمن الإطار الزمني ووفقا للطريقة المنصوص عليها في الاتفاقية، وكما هو وارد في تقرير قدّمه رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مؤخرا، فإن تلك السلطات تتخذ خطوات ملموسة نحو تلك الغاية.

وأكملت الولايات المتحدة الأمريكية تدمير ما يقارب ٤٠٠ ١٥طن متري أو نسبة ٥٥,٤ في المائة من مخزونها المعلن. ويجري بناء مرافق تدمير جديدة، ستعزز القدرات الحالية للولايات المتحدة على تدمير الأسلحة الكيميائية، مما سيدعم عزم تلك الدولة الطرف على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. كما أن الولايات المتحدة قدمت مساعدات لبلدان أخرى كانت تحتاج إليها بشدة في جهود التدمير.

وقد أبدت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي التصميم والشفافية من خلال استضافة زيارات وفود من المجلس التنفيذي إلى مرافق تدمير الأسلحة الكيميائية. ومكنت تلك الزيارات ممثلي المجلس التنفيذي من الحصول على معرفة مباشرة سواء عن نطاق العمليات في مرافق التدمير أو عن حجم الجهود التي يتخذها البلدان.

وأود أن أكرر التأكيد مرة أخرى على تقديري العميق لهذين البلدين الحائزين للأسلحة الكيميائية على الالتزام الراسخ لكل منهما باحترام وتنفيذ التزاماته بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

وقدمت الصين واليابان من جهتهما، تقارير عن التقدم المحرز في تدمير جميع الأسلحة الكيميائية التي خلّفتها اليابان في أراضي الصين. وأود أن أشيد بالتعاون النموذجي بين هذين البلدين في التعامل مع هذه التركة التاريخية، وفي هذا الصدد، أود التأكيد من جديد على استعداد الأمانة الفنية لتقديم كل مساعدة ممكنة. ويمكننا جميعا أن نتطلع بالفعل إلى البدء المبكر بعملية تدمير تلك الأسلحة.

والجماهيرية العربية الليبية أيضا تحرز تقدما نحو القضاء على أسلحتها الكيميائية. ومن المتوقع أن تكتمل قريبا العمليات المطلوبة التي تشمل الاستعراضات الفنية والموافقة على الخطط ذات الصلة من جانب المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فيما يتعلق بمرفق التدمير والأنشطة. وسيمهد ذلك الأرضية لتدمير الأسلحة الكيميائية الليبية، بحيث تكتمل العملية بحلول عام ٢٠١١.

وفيما يتعلق بأهدافها الأمنية، فإن اتفاقية الأسلحة الكيميائية تمثل صكا لنزع السلاح وعدم الانتشار على حد سواء. ولدينا حاليا نظام تفتيش عامل للصناعة، يتمتع بالفعالية والكفاءة، وله الدور الأساسي في هذا الجهد وفي تعزيز الثقة فيما بين الدول الأطراف في أنشطة الصناعة الكيميائية المشروعة للأغراض السلمية. ومنذ بدء نفاذ الاتفاقية في عام ١٩٩٧، قامت المنظمة قرابة ٥٠٠ ٣ عملية تفتيش في ١٩٥ مرفقا متصلا بالأسلحة الكيميائية وأكثر من ١١٠٠ موقع صناعي على أراضي جميع الدول الأطراف. ويقع ما يزيد على ٩٨ في المائة من الصناعات الكيميائية في العالم على أراضي دول أطراف في الاتفاقية. وأود التنويه مرة أخرى إلى الدعم الذي قدمته الصناعة الكيميائية للاتفاقية. وهذا التعاون يحافظ على الثقة في الأغراض السلمية حصريا لأنشطتها. ولكن يجب أن نذكر بأنه يوجد في العالم ما يقارب ٥٠٠ ٤ مرفق صناعي يقع تحت طائلة التفتيش.

وإذ تقترب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من هدف القضاء الكامل على مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها، لا بد من تطوير نظام التحقق من الصناعة الذي يلبي صحة أهداف عدم الانتشار الطويلة الأجل للمنظمة. ويتطلب ذلك استمرار التحسين والتعزيز للتحقق من الصناعة للتأكد من أن نظام التحقق يغطي بشكل كاف جميع فئات المرافق ذات الصلة، لا سيما الفئة المعروفة بـ ”مرافق الإنتاج الكيميائية الأخرى“.

وفي حين أن تلك المسائل تنظر فيها بهمة ونشاط أجهزة صنع السياسات في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية،

فإن المجلس الاستشاري العلمي للمنظمة يشارك في مسائل لا تقل أهمية. ويوجد تداخل متزايد بين العلوم الكيميائية والإحيائية والدمج بينها وبين تكنولوجيا المعلومات – وتلك اتجاهات تتطلب دراسة عن كثب لتحديد مدى أهميتها لأغراض الاتفاقية. وتدعو تلك التطورات المحتملة إلى اتخاذ التدابير اللازمة للاستعداد لتكييف نظام التحقق التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مع التحديات الجديدة، ليتسنى له الاستمرار في خدمة أهداف الاتفاقية.

بعد اعتماد خطة العمل المتعلقة بتنفيذ الالتزامات المترتبة بموجب المادة السابعة، لا يزال تعزيز فعالية تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني يشكّل أولوية ويمثّل مجالا برنامجيا نشيطا جداً لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد ازداد عدد الدول الأطراف، التي سنّت تشريعا يغطي جميع المجالات الرئيسية، من ٥١ دولة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى ٨٢ دولة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وأبلغت ١٢٦ دولة طرفا الأمانة العامة بالتدابير التشريعية والإدارية التي اعتمدتها. ومن بين تلك الدول الأطراف، قدّمت ١١٢ دولة نصوصاً للتدابير التي اعتمدتها. وزاد عدد الدول الأطراف التي عيّنت أو أنشأت سلطة وطنية لهذا الغرض، وهي خطوة مطلوبة بموجب الاتفاقية، إلى ١٧٧ دولة، أو ٩٦ في المائة من جميع الدول الأطراف.

من خلال وضع التدابير الإدارية والتشريعية اللازمة، تجهّز الدول الأطراف نفسها، للكشف عن أي انتهاك للاتفاقية يرتكبه مواطنوها على أراضيها، وملاحقتهم ومحاكمتهم. وأهمية هذه التدابير في جهود مكافحة الإرهاب واضحة. وبما أن التنفيذ المحلي لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية يُظهر معدلا أعلى للامتثال للصكوك القانونية المقارنة، فإن لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية خبرتها الذاتية الناجحة التي ستواصل مشاطرتها مع الآخرين. وقد كان هذا هو الدأب في سياق أنشطة التوعية الإقليمية ودون الإقليمية التي نظّمها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ولجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ومع الارتياح ألاحظ أنه تبين لنا مدى أهمية وفائدة مساهمات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المتصلة بعمل اللجنة وخبرتها بالنسبة للأمم المتحدة.

وهنا، أود أن أعرب عن امتناني لأعضاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بصورة انفرادية، وللاتحاد الأوروبي، الذي يعمل في إطار برنامج عمله المشترك، لتوفير المساهمات المالية السخية التي حافظت على استمرار برنامج أنشطة مكثّف ومنتج دعما لعمل المنظمة. وبطبيعة الحال، لا يصدق هذا على البرامج في مجال التنفيذ على الصعيد الوطني فحسب، بل أيضا على الأنشطة ذات الصلة بتقديم المساعدة والحماية والتعاون الدولي للأغراض السلمية. والعنصر الأخير يحظى بأهمية كبيرة لدى الكثير من الدول ذات الاقتصادات النامية أو التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

ويحظى تقديم المساعدات الطارئة، في حالة وقوع هجوم أو التهديد بهجوم بالأسلحة الكيميائية، بأهمية كبيرة في ضوء الزيادة في عدد هذه التهديدات من قبل عناصر فاعلة غير حكومية. ولذا تحرص الدول الأطراف على بناء قدراتها الوطنية للتعامل مع السيناريوهات التي قد تشمل إما استخدام الأسلحة الكيميائية أو استخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة من هذا القبيل.

تعقد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بانتظام دورات تدريبية في جميع مناطق العالم. وتشمل برامج تدريب للعاملين في عمليات الاستجابة في حالات الطوارئ، وكذلك تدريبات ميدانية على تقديم المساعدة بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الأخرى، بما فيها الأمم المتحدة. ومن المقرر أن يجري التدريب القادم في تونس في عام ٢٠١٠.

أمـا في مجـال الاسـتخدامات السـلمية للكيميـاء، فقد شهدت برامج منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تعزيزا نوعيا وكميا، يستفيد منه عدد متزايد من الأفراد المؤهلين، الـذين يعـودون مـن تلـك الـبرامج أكثـر اسـتعدادا لخدمـة منظماتهم وبلدانهم. وفي ذلك المجال، تحظى أفريقيا باهتمام خاص فيما يتعلق بتخصيص البرامج للمرشحين وتزكيتهم. وتحقيقا لتلك الغاية يحرز برنامج منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لتعزيز التعاون مع أفريقيا حول اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، تقدما ثابتا بالتعاون مع بلدان المنطقة.

وقد أصبحت الآن الأغلبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي من الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، مما يضفي على أساليب المنع والقواعد الخاصة بها قوة القانون الدولي العام. وانضمام ١٨٤ دولة في فترة ١١ سنة يشكّل رقما قياسيا ملحوظا. ومع ذلك، لن يتم إعمال أهداف الاتفاقية وأغراضها بشكل كامل إلا إذا انضمت الـ ١١ دولة المتبقية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الاتفاقية. وأرحب بحرارة بقرار العراق إيداع صك انضمامه لدى الأمين العام. ومن المتوقع أيضا أن تحذو لبنان نفس الحذو قريبا. وبذلك لن يتبقى سوى تسعة بلدان خارج الولاية القضائية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونتوقع أن ينضم بعض من مجموعة البلدان التسعة تلك إلى الاتفاقية في المستقبل القريب، في حين تواصل إحراز تقدم ملموس في استعداداتها المحلية.

وأحض على وجه الخصوص البلدان المتبقية في منطقة الشرق الأوسط الحساسة على أن تفصل بين نظرها في الانضمام إلى الاتفاقية والمسائل السياسية والإقليمية الأخرى. وأرحب بالتفاعل الجاري الذي نقيمه مع مصر ومع إسرائيل، التي تُعد من الدول الموقعة. وبالرغم من تحفظاتهما بشأن الانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، فإنهما لم يتخليا عن المشاركة البناءة. وآمل أن أدخل في مناقشات مماثلة مع سوريا. وسأواصل مناشدة تلك الدول أن تنظر في الفوائد التي ستعود على منطقة الشرق الأوسط بانضمامها إلى الاتفاقية، فيما يتعلق ببناء الثقة المتبادلة وتعزيز التقييم الإيجابي لآفاق السلام والأمن في ذلك الجزء من العالم.

ولا يزال يحدوني الأمل في أن تصدر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تتجنب حتى الآن أي اتصال مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لفتة طيبة إزاء مناقشة مسألة إزالة الأسلحة الكيميائية. ويشكّل ذلك خطوة إيجابية في سياق تعزيز السلام في شبه الجزيرة الكورية كما أنه يتسق مع متطلبات قرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦)، الذي يشير، بالإضافة إلى تناول المسائل النووية، إلى ضرورة نبذ فئات أخرى من أسلحة الدمار الشامل بأسلوب كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه.

في الختام، أود أن أشكر ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اهتمامها المتواصل بعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ودعمه. وإنني على يقين من أنهم يشاطرونني التفاؤل بشأن مستقبل منظمة يُظهر أعضاؤها تصميما والتزاما كبيرين في التمسك بالأهداف النبيلة لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ومرة أخرى قاموا، من خلال أعمالهم البناءة وروح توافق الآراء التي يتحلون بها، بالارتفاع بالتعددية إلى مستوى مثالي. ولا تزال الأمانة التقنية ملتزمة، التزاما تاما بالمهام التي أُنيطت بها.

إن أوجه التماثل بين أهداف الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على أساس المُثل الواردة في ميثاق الأمم المتحدة التي تهدف إلى إقامة عالم مزدهر وسلمي، تذكّرنا بأهمية التعاون المتبادل والتعاضد، اللذين أثق في زيادة تعزيزهما في السنوات القادمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند، الذي سيقدم مشروع القرار A/63/L.7.

السيد ماتشيابان (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بصفتي رئيس المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية لهذا العام، يشرفني أن أقدم مشروع القرار A/63/L.7، بالنيابة عن مقدميه، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية.

يشير مشروع القرار، في جملة أمور، إلى التقدم المحرز في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الدولية الأخرى، والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية. ويعرب عن تقديره لعمل المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية فيما يتعلق بمسائل من قبيل مكافحة الفساد، والإرهاب الدولي، والاتجار بالنساء والأطفال، وكذلك مسائل حقوق الإنسان. كما يوصي بأن يتزامن النظر في هذا البند مع مداولات اللجنة السادسة بشأن أعمال لجنة القانون الدولي، وذلك سعيا إلى زيادة التفاعل الوثيق بين المنظمة الاستشارية واللجنة السادسة.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية، كما كان يطلق عليها من قبل، قد أنشئت لتوفير الخبرة في القانون الدولي للدول الآسيوية والأفريقية، وكذلك لتقديم المساعدة والمشورة المحددتين، عند طلبهما، بشأن أي موضوع من موضوعات القانون الدولي. ويمكن تقديم هذه المشورة بوضع إطار قانوني مناسب أو تشريع لتنفيذ المعاهدات الدولية، أو توفير اتفاق نموذجي لإقامة ترتيبات تعاونية مشتركة، أو تقديم فتوى بشأن موضوع معين لدولة أو أكثر من الدول الأعضاء.

خلال السنوات الخمسين الماضية، اكتسبت المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية مكانة فريدة في تعزيز التعاون القانوني فيما بين الدول الآسيوية والأفريقية في ميدان القانون الدولي. وتُعد مؤتمراتها السنوية أحداثا رئيسية في القانون الدولي، وقد حضر دورة نيودلهي هذا العام عدد كبير من الوزراء وكبار المسؤولين في الدول الأعضاء، إلى جانب العديد من الوفود ذات مركز المراقب وممثلين عن المنظمات الدولية. إن تبادل الآراء بشأن القضايا المعاصرة للقانون الدولي، بما في ذلك الموضوعات التي تبحثها لجنة القانون الدولي والموضوعات المتصلة بتنفيذ النظام التجاري العالمي، قد برهن على أنه مفيد جدا للمشاركين.

وقد أصبحت التقارير الصادرة عن المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية والإعلانات المعتمدة في دوراتها السنوية، مصدرا هاما لتطوير القانون الدولي، وتُعد تعبيرا عن آراء ومصالح الدول الآسيوية والأفريقية. وتكرّس المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية جهودها من أجل تحديد المصالح المشتركة لأفريقيا وآسيا بشأن مجموعة متنوعة من القضايا المعاصرة المعروضة على الأمم المتحدة والهيئات العالمية الأخرى، مما يساعد على تطوير نظام قانوني نزيه ومنصف وعادل وعالمي. وقد أحال الأمين العام للمنظمة تلك الآراء إلى الأمم المتحدة، التي يشرّف المنظمة أن تشغل فيها مركز المراقب، وإلى لجنة القانون الدولي، التي يحضر دوراتها بانتظام أمينها العام.

ونود أن نشجع المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية على توسيع نطاق أنشطتها بالتقدم في خططها التطلعية المتعددة لصالح دولها الأعضاء. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى برامج التدريب الخاصة لتعزيز التدريس والخبرات في مجال الاستشارات القانونية في القانون الدولي، وإنشاء أقسام خاصة بتدريس القانون الدولي في الجامعات التابعة للدول الأعضاء، ومنح زمالات للطلاب الأفارقة والآسيويين لمتابعة الدراسات العليا في القانون الدولي، وتشجيع نشر الكتب والدوريات المكرسة لأغراض القانون الدولي التي لها أهمية خاصة لآسيا وأفريقيا.

ومع ذلك، لا يمكن متابعة بعض هذه الأنشطة إلا بتوفير المزيد من الأموال. وقد يساعد سداد المتأخرات من المساهمات وجمع الأموال عن طريق التبرعات في ذلك الصدد.

ويسرني أن أبلغ الجمعية أن أمانة المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية قد انتقلت إلى مبنى مقرها الجديد، الذي قدمته حكومة الهند، والمبنى الجديد مجهّز تجهيزا كاملا لتلبية احتياجات هذه المنظمة الحكومية الدولية. ونأمل أن تعمل مرافق المؤتمرات الحديثة في المبنى الجديد على حفظ المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية على تنظيم المزيد من البرامج لصالح أعضائها. إن نقل مكاتب المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية وسكن أمينها العام إلى المباني الجديدة، سوف يخفف أيضا جزئيا من حدة الوضع المالي.

ومع ذلك، فإنه مما يبعث على الارتياح البالغ أنه، بالرغم من الموارد المالية المحدودة للمنظمة، يجري تنظيم عملها بكفاءة عن طريق مجموعة صغيرة، ولكنها متفانية، من الخبراء الدوليين العاملين بتوجيه من الموظفين الدبلوماسيين الدوليين، بمن فيهم أمينها العام ذو الكفاءة العالية جداً وإن مكتبتها ومرافقها الممتازة جديرة بأن تحظى بالمزيد من التحسينات. وفي الوقت المناسب، يمكن أن تعمل المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية بوصفها مركزا لوثائق القانون الدولي لصالح الدول الآسيوية والأفريقية.

إننا نهنئ الأمين العام الجديد للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية، السيد رحمات محمد، ونأمل أن يضفي مزيدا من الحيوية على عمل المنظمة. كما نشكر الأمين العام السابق، السيد وفيق كامل، على مساهمته الهائلة في عمل المنظمة.

ونحن متفائلون إذ أن المنظمة في السنوات القادمة ستخصص نجاحا أكبر في توضيح وتوحيد المصالح المشتركة للدول الآسيوية والأفريقية. وستعزز بكل تأكيد ما تقدمه من أنشطة في مجال التدريب ونشر الخبرة في مجال القانون الدولي بين تلك الدول. وليس هناك أدنى شك في أن التعاون بين المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية والأمم المتحدة سينمو بشكل أقوى. ونتمنى للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية وأعضائها كل النجاح في مساعيهم المستقبلية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألبانيا، الذي سيقدم مشروع القرار A/63/L.9.

السيد ديليا (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم، بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، تحت البند الفرعي (د) من البند ١١٤ من جدول الأعمال، مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/63/L.9، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود“.

اسمحوا لي في البداية أن أؤكد على الأهمية التي توليها جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة لهذا التعاون مع الأمم المتحدة. اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري للدعم القيّم الذي تقدمه جميع البلدان المقدمة لمشروع القرار هذا إلى ذلك التعاون.

إن مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود يؤكد على أولويات العمل الذي تضطلع به تلك المنظمة. وسيوفر مشروع القرار مزيدا من الزخم لذلك التعاون، في حين يكرر تأكيد الاقتناع بأن التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف يسهم في تعزيز السلام والاستقرار والأمن. إن منطقة البحر الأسود الأوسع نطاقا تتحول بشكل متزايد إلى منطقة إنمائية

دينامية، ذات ثقل متزايد في الجوانب الجغرافية – السياسية والجغرافية – الاقتصادية.

ولا يمكن أن تقترب منطقة البحر الأسود الأوسع نطاقا من جيرانها والعالم إلا عن طريق الجهود والمبادرات المنسّقة من جانب المنظمات الإقليمية والدولية المختلفة. وتحقيقا لذلك الغرض، فإن اختيار المجالات ذات الاهتمام المشترك يوفر الأسس اللازمة لتصميم مشاريع كبيرة للمنطقة. وقد يمثل أيضا أحد أنجع السبل لضمان توطيد منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود بوصفها صوتا إقليميا، بكل ثقلها ومكانتها.

واستنادا إلى الخبرة والإطار المؤسسي المتقدم، تقدم منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود مشروعا عمليا ونهجا يستند إلى النتائج في المجالات ذات الاهتمام المشترك، مما يساهم في تحسين التعاون الإقليمي وما يتجاوزه وكذلك إقامة أوجه التآزر والزيادة في كفاءة استخدام الموارد. وإقرارا بتلك المؤهلات، تولي أطراف فاعلة مختلفة في المنطقة وخارجها مزيدا من الاهتمام لمنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود.

إن تعزيز التعاون الإقليمي من خلال منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود وتفاعلها مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، ومن بينها في المقام الأول الأمم المتحدة، أحد أفضل السبل للمواجهة الفعالة للأخطار والتحديات التي تنتظرنا، ويشكّل مساهمة حقيقية في بناء الثقة في المنطقة وخارجها، بوصفها شرطا أساسيا لعالم أكثر سلاما وأمنا.

وهذا العام، أخذ إعداد مشروع القرار في الاعتبار الإصلاح الجاري لمنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود الذي يهدف إلى زيادة فعاليتها. كما أنه يخدم هدف تعزيز التعاون فيما بين أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود وشركاؤها الاستراتيجيين في جميع العالم.

ونحن مقتنعون أن مشروع قرار هذا العام سيزيد من تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، وسيساهم في تعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، فضلا عن المقاصد والأهداف القانونية لمنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود.

قبل أن أختتم بياني أود، بالنيابة عن منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، أن أشكر جميع الوفود التي ساهمت في إعداد مشروع القرار هذا. كما يعرب مقدمو مشروع القرار عن أملهم في أن يتم اعتماد مشروع القرار من دون تصويت، كما جرى في السنوات السابقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة بعد ذلك لممثل أوروغواي، الذي سيقدم مشروع القرار A/63/L.10.

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يشرف وفد بلدي أن يعرض بالنيابة عن المقدمين مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/63/L.10، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“.

والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وكالة حكومية دولية إقليمية تتألف من ٢٦ بلدا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. والمنظومة التي أُنشئت في عام ١٩٧٥ يقع مقرها الرئيسي في كراكاس، فنزويلا. والغرض من تلك المنظومة تعزيز نظام التشاور والتنسيق من أجل تبني مواقف واستراتيجيات مشتركة بشأن المسائل الاقتصادية في جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تجاه مجموعات من الدول والمنتديات والوكالات الدولية وكذلك تعزيز التعاون والتكامل بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، وقّعت الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية اتفاقا للتعاون اتفقتا فيه على تعزيز وتوسيع التعاون بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك. ومن أجل إعطاء مزيد من الزخم للعلاقة المثمرة بالفعل بين هاتين الهيئتين، أعرض الآن مشروع القرار الذي نثق في أن الجمعية ستؤيده بالإجماع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل السويد، الذي سيعرض مشروعي القرارين A/63/L.11 و A/63/L.12.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): إن السويد بوصفها ممثلة لرئاسة اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تتشرف بعرض مشروع قرار بعنوان ”التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية“، الوارد في الوثيقة A/63/L.11.

يتصاعد الزخم السياسي حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهناك اهتمام متزايد من المجتمع العالمي بدور تلك المعاهدة في نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية، اللذين لا يزالان من أهم التحديات التي تواجه البشرية اليوم. وجميعنا يعرف أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في النظام الشامل لعدم الانتشار؛ ورفع عتبة حيازة الأسلحة النووية، ومنع سباق التسلح النوعي وبناء الثقة عن طريق نظام فعّال للتحقق. وعلاوة على ذلك، من شأن حدوث تطورات إيجابية فيما يتعلق بالتصديق على المعاهدة إعطاء قوة دفع عامة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠.

وقد وقّعت على المعاهدة ١٨٠ دولة، وصدَّقت عليها ١٤٥ دولة منها، ولم يتبق سوى تصديق تسعة من دول المرفق ٢ على المعاهدة حتى تدخل حيز النفاذ. وقد أحرز نظام التحقق لتلك المعاهدة تقدما كبيرا في بنائه. حيث أن أكثر من ٨٠ في المائة من محطات نظام الرصد الدولي إما شُيدت أو حققت المعايير المطلوبة. والعمل جار على قدم وساق في مشروع الدراسات العلمية الدولية لرصد التقدم المحرز في نظام التحقق. وعليه، يبدو أن نظام التحقق قد أصبح جاهزا لدخول المعاهدة حيز النفاذ في وقت قريب.

وستكون الفترة المقبلة حاسمة بالنسبة لمستقبل المعاهدة. وكانت السويد من أوائل الدول التي وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصدقت عليها وقدمت إسهامات متسقة لتعزيزها. ولذلك، نشعر بمسؤولية خاصة ونؤيد بثبات الجهود التي يبذلها شركاؤنا واللجنة التحضيرية للمعاهدة لتعزيزها. وفي ذلك الصدد، نرحب بتصديقات الدول على المعاهدة مؤخرا وندعو الدول الأخرى إلى أن تحذو حذوها. كما نعرب عن تقديرنا لعمل اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأمينها التنفيذي والجهود التي تبذلها الأمانة التقنية المؤقتة. وندعو جميع الوفود إلى تأييد مشروع القرار.

وأود أن أنتقل الآن إلى مشروع القرار الثاني الذي يشرفني أن أعرضه اليوم. وهذه المرة أقدمه بوصف السويد الرئيس الحالي للجنة وزراء مجلس أوروبا. ومشروع القرار معنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا“ ويرد في الوثيقة A/63/L.12.

ويبين مشروع القرار النطاق الواسع من المجالات حيث تتعاون الأمم المتحدة ومجلس أوروبا وحيث تسهم أنشطة مجلس أوروبا في تعزيز أهداف الأمم المتحدة. وأعد مجلس أوروبا المشروع الأول للقرار في ستراسبورغ. وقد أجرينا مشاورات غير رسمية مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأود أن أشكر جميع الوفود على النهج البناء والتعاوني الذي اتُبع في المشاورات.

وبالتغييرات التي اتُفق عليها خلال عملية المشاورات، آمل أن يُعتمد النص المعروض علينا هنا اليوم بتوافق الآراء. وبالإضافة إلى الـ ٣٣ بلدا المدرجة أسماؤها بوصفها مقدمي مشروع القرار A/63/L.12، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدميه: أذربيجان، إسرائيل، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، قبرص، كرواتيا، كندا، مالطة، اليابان، اليونان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس، الذي سيعرض مشروع القرار A/63/L.13.

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إنه لشرف كبير لي أن أعرض، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية – الاتحاد الروسي، جمهورية بيلاروس، جمهورية طاجيكستان، جمهورية قيرغيزستان، جمهورية كازاخستان – مشروع القرار A/63/L.13 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

أُنشئت الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية في عام ٢٠٠٠. وحصلت منذ عام ٢٠٠٣ على مركز مراقب في الجمعية العامة وتتعاون بشكل وثيق مع وكالات منظومة الأمم المتحدة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الجماعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف تعزيز الإطار المؤسسي لذلك التعاون. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أبرم اتفاق تعاون بين الجماعة والجمعية البرلمانية الدولية والأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأوروبا.

وفي العام الماضي اعتمدت الجمعية العامة أول قرار لها بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية (القرار ٦٢/٧٩) الذي يقوم على تعزيز التعاون بين المنظمتين وتقوية الصلات العملية بينهما.

ومشروع القرار المقدم لتنظر فيه الجمعية العامة قد أُعد على أساس تقرير الأمين العام عن تنفيذ أول قرار بشأن التعاون بين الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية والأمم المتحدة في مجالات مثل إدارة موارد المياه والطاقة ونقل التكنولوجيا (انظر A/63/228، الفقرات ٦٧-٧٠). ويدعو مشروع القرار أيضا إلى مواصلة التعاون بين المنظمتين.

وفي الختام، أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لمقدمي مشروع القرار وجميع الوفود التي شاركت في المشاورات وأسهمت في التوصل إلى اتفاق بشأن نص مشروع القرار.

السيد ديل بيشيا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحان للانضمام ألبانيا والجبل الأسود؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا.

إن تطور عملية التكامل الإقليمي هو أحد العوامل الأساسية التي أسهمت في التنمية الاقتصادية وصون السلم والأمن في جميع أنحاء العالم. ولا غرابة في أن هذه التنمية ينبغي أن يواكبها تحسين التعاون مع الأمم المتحدة.

والاتحاد الأوروبي من بين أنجح نماذج التكامل الإقليمي وأكثرها طموحا. ومن خلال تعزيز الاتحاد الأوروبي للتضامن بين أعضائه وتنفيذ سياساته في كل أرجاء

الاتحاد، فقد نجح في سد الفجوات وعزز الازدهار داخل حدوده. ويتماشى دور الاتحاد الأوروبي والاختصاصات التي يمارسها تماما مع روح أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يشجع التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة وفقا، بطبيعية الحال، لمقاصد الميثاق ومبادئه، لا سيما تغليب كفة مجلس الأمن في مجال حفظ السلام.

وقد دعم الاتحاد الأوروبي الهدف المتمثل في التعزيز المتبادل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وكما تم التشديد على ذلك في استراتيجية الاتحاد الأوروبي، التي اُعتمدت عام ٢٠٠٣ – والتي نعتزم استكمالها قبل نهاية العام – فإن من بين أولويات الاتحاد الأوروبي تعزيز الأمم المتحدة وتزويدها بما تحتاجه من وسائل للاضطلاع بمسؤولياتها واتخاذ إجراءات فعّالة.

واستنادا إلى الإعلانين المشتركين بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧، فقد تطور التعاون بين الاتحاد الأوروبي والمنظمة في مجالي إدارة الأزمات والأمن بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة، لا سيما من خلال إطلاق عمليات الاتحاد الأوروبي، في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، بغية دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد جعلنا من ذلك أولوية للرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي. وأثار وزراء الاتحاد الأوروبي هذه المسألة في حلقة دراسية عُقدت في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر بحضور الأمين العام، السيد بان كي – مون، والسيد خافيير سولانا، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والسيدة بينيتا فيريرو – فالدنير، المفوضة الأوروبية للعلاقات الخارجية. علاوة على ذلك، عقدنا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر في باريس الاجتماع الأول للمنتدى الدولي المعني بتحديات عمليات السلام، وذلك بشأن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة باعتباره نموذجا للشراكة القائمة في إطار الفصل الثامن من الميثاق. وحضر ذلك الاجتماع العديد من ممثلي المنظمات الإقليمية الرئيسية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى مجال الأمن، ما انفك الاتحاد الأوروبي يدعم الأمم المتحدة في مجالات المساعدات الإنسانية الإنمائية، والدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية بالغة لتطوير نماذج أخرى من عمليات التكامل الإقليمي في جميع أنحاء العالم. وقد دأب الاتحاد منذ وقت طويل على إقامة علاقات مؤسسية مع مختلف المنظمات الإقليمية، وهو يشجع تعزيز تلك المنظمات، لا سيما من خلال سياسته الإنمائية. ويرحب الاتحاد على وجه الخصوص بالدور الذي تضطلع به العديد من الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية في النهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتعزيز العلاقات بين المنظمات الإقليمية ومؤسسات الأمم المتحدة وهو ما يمكن أن نراه من خلال الإطلاع على تقرير الأمين العام (A/63/228)، ولا يزال الاتحاد يولي أهمية قصوى للإطار الذي وفره قرار مجلس الأمن ١٦٣١ (٢٠٠٥) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

ويدعم الاتحاد الأوروبي، بصورة خاصة، توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال إدارة الأزمات في القارة الأفريقية. وفي ذلك الصدد، يرحب الاتحاد بإنشاء الأمين العام لفريق مشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لتقييم طرائق دعم عمليات السلام الإقليمية التي تُنفَّذ بموجب ولايات مسندة من الأمم المتحدة.

ويشجع الاتحاد الأوروبي توثيق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والتعاون فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد

الأوروبي خلال الصراع في جورجيا، واشتراكها في ترؤس المناقشات الدولية في جنيف، يدلان على ما ينطوي عليه هذا التعاون من إمكانات في إدارة الأزمات وتسوية الصراعات. وتنخرط هذه المنظمات الثلاث أيضا في كوسوفو.

كما يرحب الاتحاد الأوروبي بتطوير التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، لا سيما في مجالات الحوار بين الثقافات، وحماية الأطفال، ومكافحة العنف ضد النساء، وحماية اللاجئين، وتعزيز التوعية بحقوق الإنسان. ومجلس أوروبا هو أفضل نموذج للدور الإيجابي للغاية الذي يمكن أن تضطلع به منظمة من المنظمات الإقليمية في حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

علاوة على ذلك، يولي الاتحاد الأوروبي بالغ الأهمية للتقارب بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكفونية، التي تمثل ثلث الدول الأعضاء في الجمعية العامة والتي تفرض ذاتها، بصورة متزايدة، كقوة سياسية على الساحة العالمية. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي بارتياح ازدياد التعاون بين المنظمتين في مجال حفظ السلام، وهو ما تجلّى في مشاركة الأمين العام، إلى جانب نحو ٤٠ من رؤساء الدول أو حكومات بلدان ناطقة باللغة الفرنسية، في مؤتمر قمة كيبيك الذي عُقد من ١٧ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، ومن خلال عقد حلقة دراسية مشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكفونية في نيسان/أبريل بشأن التعاون في مجالي الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات.

وهكذا، تعمل المنظمة الدولية للفرنكفونية مع الأمين العام بناء على قدرات البلدان الناطقة باللغة الفرنسية في إطار عمليات حفظ السلام. ولا تسعى المنظمة الدولية للفرنكفونية إلى تكرار أنشطة الأمم المتحدة، بل تريد تنفيذ أنشطة إضافية بالتشاور مع الأمين العام، استنادا إلى القيمة المضافة المتأصلة في قدرات البلدان الفرنكفونية المتعددة الأطراف.

وليست المنظمات الإقليمية وحدها هي القادرة على مساعدة الأمم المتحدة على تحقيق الأهداف الواردة في الميثاق. وفي ذلك السياق، يشيد الاتحاد الأوروبي على نحو خاص بدور الاتحاد البرلماني الدولي ويثني على ازدياد تعاونه مع الأمم المتحدة. وبالنظر إلى الدور الأساسي الذي تضطلع به البرلمانات الوطنية في وضع السياسات الوطنية، نرى أنه لا بد من موافاة برلمانيي مختلف البلدان بالمعلومات على نحو أفضل بشأن المستجدات الجارية في الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها أن تعمل على تعزيز التعاون مع البرلمانات بشكل متزايد لتحسين تقييم الالتزامات الدولية للدول في ما يتعلق ببلورة القوانين وإعداد الميزانيات الوطنية.

ولذلك يؤيد الاتحاد الأوروبي التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره، لا سيما التوصية المتعلقة بتعميم الوثيقة الختامية لجلسة الاستماع البرلمانية السنوية التي يعقدها الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة بوصفها وثيقة رسمية للأمم المتحدة. وسوف تعقد جلسة الاستماع التالية في ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

وأخيرا، يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا قويا، بطبيعة الحال، توسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ويعمل بدون كلل من أجل تشجيع مصادقة جميع الدول على المعاهدة. وينطبق الأمر ذاته على التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي يمكن تعزيزه، لا سيما فيما يتعلق بجهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية – على غرار جهود لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) – لمكافحة الإرهاب الكيميائي.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن حسن التنسيق بين المنظمات الإقليمية ومنظمات أخرى، من جهة والأمم المتحدة من جهة ثانية، يمكن أن يعزز الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة، سواء في مجالات التنمية الاقتصادية أو الأمن أو تعزيز حقوق الإنسان.

ولتلك الأسباب كافة، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى المشاركة الفعّالة خلال الأيام القادمة في صياغة مشاريع قرارات في إطار البند ١١٤ من جدول أعمال الجمعية العامة.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن ألقي هذا البيان بالنيابة عن ١٤ دولة عضوا في الجماعة الكاريبية حول البند ١١٤ (هـ) من جدول الأعمال، المعْنوَن ”التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية“. وواجبي الأول هو الإعراب عن التقدير للأمين العام على التقرير الذي قدَّمه (A/63/228) لتسهيل نظرنا في هذا البند.

إنني فخور بأن أؤكد أن الجماعة الكاريبية هي أسرة مترابطة بنسيج متين من روابط الجغرافية والثقافة والتاريخ. لكننا نرى أن هذه القربى لا تعيق أبدا عضويتنا أيضا في مجتمع أوسع نطاقا – وهو مجتمع عالمي بأمسِّ الحاجة إلى نظام عالمي، ولا يستمد وحيه من أي مصدر سوى ميثاق الأمم المتحدة. ومهما كان هذا النظام هشًّا ومهما كان مفكَّكاً في الوقت الحاضر، فإن عالمنا سيكون مكانا مظلما وكئيبا بدون النور الذي يشعه ميثاق الأمم المتحدة على طول مسارنا نحو إيجاد كوكب مسالم وعادل وقابل للمعيشة. ومن هنا تأتي أهمية التعاون مع الأمم المتحدة وأهمية تفعيل المبادئ الواردة في ميثاقها.

والأكثر من ذلك هو أنه لدينا، في الجماعة الكاريبية، عدد من المصالح والأهداف المشتركة، وأننا نواجه بشكل أساسي الأنواع نفسها من التحديات. وشأن أية أسرة أخرى، فإننا نسعى إلى البحث عن سبل لتعزيز وحدة عملنا لكي نلبي ونحقق احتياجاتنا وأهدافنا المشتركة. ونحن جاهزون، بشكل أساسي وقدر الإمكان، للبحث عن حلول للتحديات التي تواجهنا جميعا.

لكنه من الطبيعي أن تكون هناك بعض المشاكل التي لا يمكن حلها بجهودنا الجماعية للمساعدة الذاتية، مهما كانت محاولتنا جادَّة. فبعض تلك المشاكل تتطلب تعاونا أعمق وأوسع وأكثر تنوُّعا بكثير مما يمكننا أن نوفره على الإطلاق، ضمن منطقتنا دون الإقليمية. وهذا مجال آخر تكتسي فيه الأمم المتحدة أهمية شديدة بالنسبة إلينا. إننا نشعر في هذه المنظمة بأننا أسرة داخل أسرة. والنظر في مسألة التعاون مع الأمم المتحدة يمنحنا فرصة للتركيز مجددا على الروابط والقواسم المشتركة العديدة القائمة بيننا وبين المنظمة، وعلى ما حققه تعاوننا وما لا يزال يتعين عليه تحقيقه. وسنفصِّل الكثير من ذلك في مشروع قرار ننوي تقديمه لكي تنظر فيه الجمعية.

لهذه الأسباب إذن، عندما اعتليت هذه المنصة، لم يكن ذلك لمجرد أن الموعد والوقت لهذا البند قد حانا. بل الأهم من ذلك هو أنني فعلت ذلك لكي نثبت مجددا الالتزام العميق من الجماعة الكاريبية بأهداف الأمم المتحدة وغاياتها ولتحديد رؤيتنا لمكانة التعاون بين هذه الجماعة والأمم المتحدة في النظام الأوسع نطاقا.

إن الجماعة الكاريبية هي جماعة يتكون معظمها من دول جزرية صغيرة نامية وأخرى ساحلية منخفضة، وكلها تواجه تحديات إنمائية مستدامة خاصة، وهي ناشئة عن ذلك الوضع. وآثار تغير المناخ بالنسبة إلينا هي مبعث قلق غامر ومؤلم. وبصفتنا أعضاء في الأسرة الأوسع نطاقا، فنحن نشعر بأننا مؤهلون للتطلع إلى اعتراف الأمم المتحدة بمواطن

الضعف التي يعرِّضنا لها وضعنا الخاص وإلى إقامة نظام مواز للتضامن والتعاون.

لقد أسعدنا أنه في أعقاب اعتماد إعلان الألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة أدامت الأمم المتحدة قضيتنا بقوة وذلك من خلال اتخاذ القرار ٩٧/٦١، والذي أعرب بين أمور أخرى عن الدعم المطلق لجهود دول الجماعة الكاريبية، لإعلان منطقة البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة.

وفي مجال تغير المناخ، بشكل أكثر تحديدا، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولا سيما المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بنما، بتيسير عدد من المبادرات البيئية، كان آخرها تعزيز مشروع الاتفاق البيئي المتعدد الأطراف بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ودول المجموعة الأوروبية والدول الأفريقية ودول منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، والذي يهدف إلى بناء قدرة الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية على الوفاء بواجباتها في إطار مجموعة مختارة من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا مع مركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ وأمانة الجماعة الكاريبية على ضمان استكمال معلومات المنطقة عن التحضيرات الجارية لمؤتمر كوبنهاغن بشأن تغير المناخ.

وفي مجال الأمن الغذائي، تقوم منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بدور نشيط في المنطقة من خلال توثيق العلاقة بين الأمن الغذائي وتغير المناخ والتنمية المستدامة والزراعة في منطقة البحر الكاريبي. وتواصل تلك المنظمة الحفاظ على علاقة ودية ومفيدة ومستدامة للطرفين مع الجماعة الكاريبية عموما. وتغطي تلك العلاقة مجموعة واسعة من الأنشطة في القطاع الزراعي، بما في ذلك تعزيز الأمن الغذائي من خلال البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي. وكانت منظمة الأغذية والزراعة متجاوبة أيضا في مواجهة الارتفاع الحالي في أسعار الغذاء، والآثار السلبية الناجمة عنه في المنطقة. فقد قدمت أكثر من ١,٢٥ مليون دولار في شكل منح مباشرة للمساعدة وموزعة بين الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، مع معاملة هايتي بشكل منفصل. وقد استُخدمت تلك الأموال لمساعدة إنتاج المزارع الصغيرة، بموارد المدخلات، بما في ذلك البذور والأسمدة والكيميائيات والأدوات، ومن خلال مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ مشروع متعلق بالأسعار المستعرة للغذاء وفي تطوير استراتيجيات مستدامة في الإنتاج الاقتصادي له.

لقد استفادت الجماعة الكاريبية استفادة عظيمة، على مرِّ السنوات، من المساعدة الإنمائية التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عبر دورات برامجية متتالية، وفي أُطُر تعاونية إقليمية متوالية في العقد الماضي. ومن خلال ذلك، تلقَّت الجماعة تدريبا تقنيا عظيم القيمة، ومساعدة استشارية وتنفيذية، جرى تقديمها للدول الأعضاء في تلك الجماعة، ولأمانتها ومؤسسات أخرى فيها ذات ولايات ومسؤوليات على امتداد المنطقة.

إن المكانة التي تحتلها علاقات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الجماعة لا تقتصر على مجرد القدر الكميِّ أو التنوع للموارد التي تلقَّيناها طوال السنوات، وإنما تمتد أيضا إلى الطابع الاستراتيجي والموضوعي ذي التوجه الإنمائي الحقيقي للمساعدة الممنوحة واستجابة البرنامج لاحتياجات الجماعة الكاريبية وأولوياتها.

إن دول الجماعة الكاريبية مستفيدة أيضا، في عدد من المجالات الأساسية لتنميتنا، من شبكة لعلاقات التعاون العملي مع عدة صناديق وبرامج ووكالات متخصصة أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها اليونيسيف، ومنظمة

الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وإننا نقدِّر تلك العلاقات عاليا، ونتطلع إلى استمرارها وتكثيفها.

ويسعدنا أن تعاون الجماعة الكاريبية مع الأمم المتحدة يحافظ على سمة دينامية، بما فيها المشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف، والأفرقة التنسيقية، ومذكرات التفاهم وغيرها من اتفاقات العمل الأخرى، وتبادل المعلومات، ووضع البرامج المشتركة والتفاعل المتواصل، مما يسمح لنا بمعالجة المسائل فور نشوئها ويسهم في منع بقائها. وأرفع مستوى لهذه المشاورات هو ما بين منظومة الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية والمؤسسات المرتبطة بها.

وفي العادة، تُنظم الاجتماع إدارة الشؤون السياسية التي يقيم معها، بطبيعة الحال، ممثلو الجماعة الكاريبية علاقة عمل وثيقة ومنتجة. وتجري حاليا التحضيرات للاجتماع العام الخامس، المقرر عقده في نيويورك في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتتطلع دول الجماعة الكاريبية إلى حضور ذلك الاجتماع، المتوقع أن يحضره رؤساء الوكالات الإقليمية. وفي تلك المناسبة، بالإضافة إلى الإعراب عن شواغلنا فيما يتعلق بحالة التعاون مع المنظمة، بما في ذلك عدم ارتياحنا لإغلاق المكتب الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بربادوس، نتطلع أيضا إلى مشاركة الأمانة العامة في تكوين رؤية مشتركة عن نظام للتعاون تتسق تماما مع الحقائق والتحديات الخاصة بالسياق العالمي السريع التطور.

وبطبيعة الحال، تتطلب الجهود الإنمائية المتنوعة، التي أشرت إليها، توفير مظلة أمان شاملة، من أجل تنفيذها ومواصلتها بنجاح. وبسبب ما يحظى به ميدان الأمن من أهمية حيوية فقد أدرج رسميا بوصفه الركن الرابع لعملية التكامل الكاريبي، منضما بذلك إلى الأركان الثلاثة ذات الأولوية الموجودة من قبل، وهي التنمية البشرية والاجتماعية، والتجارة والتكامل الاقتصادي، وسياسات التنسيق الخارجية. وحتى في الوقت الذي تُعزز فيه الجماعة ترتيباتها الأمنية وتبذل كل جهد للوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال الأمن، تتطلع إلى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المعنية، بما فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لدعم جهودها. ويسرنا أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قد بدأ العمل في منطقة البحر الكاريبي، بالاتساق مع النظراء الإقليميين المعنيين. ومع ذلك، نكرر الدعوة التي وجهتها المنطقة من أجل إعادة فتح مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في منطقة البحر الكاريبي.

وبوجه أعم، فقد وجدنا في الأمم المتحدة – على مستوى الأمانة العامة ومستوى الجمعية بوجه عام – إطارا يمكن أن نزيد فيه إلى أقصى حد المنافع المتأتية من التعاون في تلك المجالات التي نرى فيها أكبر التهديدات المحتملة. وأشير إلى مساهماتنا النشطة في الجهد العالمي المبذول من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنعه من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه، وكذلك من أجل إبرام معاهدة الاتجار بالأسلحة، من بين مبادرات أخرى.

كما أتاحت أيضا التحديات الخاصة التي تواجهها الدولة الشقيقة هايتي المناسبة للتعاون المتبادل بين الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة. ونود أن نسّجل هنا امتناننا وتقديرنا للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وتدرك الجماعة الكاريبية التضحيات التي تقدمها البلدان في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي أجزاء أخرى من العالم، والدعم الذي تواصل تقديمه إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونرحب باتخاذ القرار ١٨٤٠ (٢٠٠٨) في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية البعثة لفترة

سنة، مؤكدا بذلك الإبقاء على الدعم الدولي الهام المقدم إلى هايتي في الوقت الراهن الذي لا تزال البعثة رهن الاختبار. وفي رأينا، من الحيوي أن تظل ولاية البعثة تتناسب مع الحقائق والاحتياجات الناشئة عن الوضع في هايتي.

أخيرا، وفي تعاوننا مع الأمم المتحدة، خارج نطاق تلبية مصالحنا بوصفنا جماعة إقليمية، ترى دول الجماعة الكاريبية، ضرورة تقديم الخدمات على نطاق أوسع إلى المجتمع الدولي وضرورة المساعدة على ضمان ألا تظل المبادئ النبيلة للميثاق مجرد مبادئ عالية ونبيلة، بل علينا أن نؤدي دورنا أيضا لضمان تحقيقها والوفاء بها باستمرار. إنها الرؤية التي تعزز مشاركتنا الفعالة في الحوار بشأن مسائل متنوعة مثل إصلاح مجلس الأمن، ولجنة بناء السلام، ومجلس حقوق الإنسان، وما إلى ذلك. ونعتقد أننا نساعد بتلك الطريقة على إنشاء منظمة حديثة وسريعة الاستجابة وديمقراطية وتطلعية، أي منظمة تشجع وتعزز بحق التمسك بمبدأ المنظمة الدولية. وفي التحليل النهائي، نعتقد أنه من خلال إجراءاتنا في تلك المجالات المختلفة يمكننا أن نشترك مع الأمم المتحدة في أكثر أوجه التعاون العملي.

السيد سالغويرو (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية – أنغولا والبرازيل والبرتغال وتيمور – ليشتي والرأس الأخضر وغينيا – بيساو وسان تومي وبرينسيبي وموزامبيق – يشرفني أن أتكلم بشأن البند ١١٤ (و) المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية“.

منذ أن مُنحت جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية مركز المراقب لدى الأمم المتحدة في عام ١٩٩٩، وما برحت تشارك في أنشطة متعددة تُكمل وتدعم عمل المنظمة في ميادين التنسيق السياسي والتيسير والوساطة والمساعدة الانتخابية وإعادة بناء المؤسسات وتعزيز التنمية والتعاون في المجالين الثقافي والاجتماعي.

وبعد سنتين من اتخاذ القرار ٦١/٢٢٣، تطورت علاقات جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، تحت رئاسة غينيا – بيساو للجماعة، مع منظومة الأمم المتحدة وتعززت بأسلوب باهر، أثبت نفعه المتبادل. وسأسلط الضوء على مجرد بضعة أمثلة ملموسة لمبادرات وشراكات قائمة.

تنظم جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة معا حلقات عمل للصحفيين بشأن كتابة التقارير عن الانتخابات والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، تم توقيع اتفاق تعاون بين الأمانة التنفيذية لجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والوحدة البرتغالية بإذاعة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتبادل المعلومات والتعاون بشأن تعزيز المضمون الصحفي لدى جمهور المستمعين باللغة البرتغالية وبهدف تنظيم مبادرات لتعزيز التنوع الثقافي في البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

وفي أيار/مايو الماضي، وقّعت جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مشروعا للتعاون التقني يهدف إلى صياغة برنامج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وفيما بين بلدان الشمال لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

وسوف يكثف اتفاق التعاون بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، الموقّع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، إجراءات مكافحة الفقر في الريف في البلدان النامية الناطقة باللغة البرتغالية.

وقد أدت الشراكة بين جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية ومنظمة العمل الدولية والبرنامج الدولي للقضاء على

عمل الأطفال، الذي تؤيده حكومتا البرازيل والبرتغال، إلى عقد دورة تدريبية لمكافحة عمل الأطفال في البلدان الناطقة باللغة البرتغالية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

كما تعمل جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية على التحضير لإطلاق شبكة التعليم باللغة البرتغالية، بالمشاركة مع البنك الدولي، التي تهدف إلى التعجيل بتصدي القطاع التعليمي في الدول الأعضاء لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن تلك الإجراءات الموصوفة، بين أمور أخرى، في تقرير جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، المقدم إلى الجمعية العامة والمحال في الوثيقة A/63/343، وفي تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى، الوارد في الوثيقة A/63/228، تبين اشتراك جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية في الإجراءات المتعددة الأطراف التي شرعت فيها الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتصدي للآثار المترتبة على تغير المناخ.

ووفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة التي تشجع التعاون الإقليمي لتعزيز مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، توصلت جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية أيضا إلى اتفاقات للتعاون مع عدد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والحكومية الدولية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، والمجلس الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية. وجرى توقيع مذكرة تفاهم مع المفوضية الأوروبية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، نتوقع أن تكون الأساس لتحسينات كبرى في إطار التعاون المتعدد الأطراف للبلدان الناطقة بالبرتغالية.

وفي مؤتمر القمة السابع لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية الذي عقد في لشبونة في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أشار رؤساء الدول والحكومات إلى الأهمية بعيدة الأثر لتشاطر لغة يتكلم بها أكثر من ٢٥٠ مليون شخص في ثمانية بلدان وأربع قارات، وتوصلوا إلى التزام سياسي بنشر البرتغالية في المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها. وكانت مواضيع نشر البرتغالية كلغة عالمية ومساهمة جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في السلام، والاستقرار الإقليمي والأمن الغذائي هي المواضيع الرئيسية للقمة وتشكل الأولوية الأساسية بالنسبة للرئاسة البرتغالية الحالية لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ومدتها عامان.

وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية تؤيد عمل التشكيلة القطرية لغينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام التي يترأسها بنشاط الممثل الدائم للبرازيل، السفير ماريا لويز فيوتي، والتي تفخر جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وكل دولها الأعضاء بالمشاركة في مناقشاتها. وتساعد جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية أيضا في العملية الانتخابية الحالية في غينيا – بيساو، وبصفة خاصة في نشر بعثة لمراقبة الانتخابات.

وفي تيمور – ليشتي، تلتزم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ودولها الأعضاء التزاما تاما بتعزيز مؤسسات الدولة والعمل باعتبارها شركاء بارزين مع الأمم المتحدة والسلطات التيمورية في مساعي توطيد السلام وتعزيز التنمية.

وفي الأيام القادمة، ستطرح الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية مشروع قرار في إطار البند ١١٤ من جدول الأعمال يؤكد على التقدم المحرز في التعاون بين الجماعة، ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها الأخرى، ويشجع على إبرام اتفاق تعاون رسمي بين أمانتي المنظمتين. وأشكر الدول الأعضاء التي قد ترغب في تقديم الدعم والرعاية مقدما.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.